

موافقات الأشموني للكوفيين

في كتابه

” منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ”

دراسة تحليلية

إعداد/ دكتور

رمضان عباس محمد قنديل

مدرس اللغويات في جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وخاتم الأنبياء أجمعين ، ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه والتابعين
وبعد ،،

فهذا بحث تناولت فيه بالدراسة والتحليل موافقات الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد الملقب بالأشموني المتوفي عام ٩٢٩ هـ^(١) للكوفيين في كتابه " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك المتوفي عام : ٦٧١ هـ^(٢) .

وقد دفعني إلى اختيار ذلك الموضوع ، والكتابة فيه عدة أمور . أهمها :

(١) - أن كتاب " منهج السالك " من أهم الكتب التي عنيت بشرح ألفية الإمام ابن مالك . وقد ظهر ذلك في غزارة مادته ، وكثرة شواهد المتنوعة ، وامتلائه بالعديد من الآراء النحوية على مختلف انتماءاتها .

(٢) - أن الشيخ الأشموني تعرض للمذاهب والمدارس النحوية ، وناقشها مناقشة علمية ، وافق فيها بعضها ، وخالف بعضها الآخر ، معتمداً في ذلك على الأدلة ، والنصوص الواردة عن العرب .

(٣) - وكان من جملة ما تعرض له الشيخ المدرسة الكوفية ، حيث وافق أصحابها في مسائل ، وخالفهم في مسائل

وقد حاولت في هذا البحث أن أتناول بالدراسة والتحليل المسائل التي وافق فيها الشيخ أصحاب المدرسة الكوفية ، والتي صرح فيها برأيهم ، واختاره .

(٤) - كذلك أردت أن أتعرف من خلال النظر في كتابه على المذهب

(١) الأعلام للزركلي : ٢٩٨/٦ .

(٢) أنظر ترجمته في شذرات الذهب : ٣٥٩/٣ ، وبغية الوعاة : ١٣٠/١ .

النحوي الذي يسير عليه الشيخ في بناء موافقته أو مخالفته .
وقد تضمن البحث ثماني عشرة مسألة جمعتها في فصل واحد مرتبة على
ما سار عليه الشيخ الأشموني في شرحه على الألفية .
وقد كان منهجي في هذا البحث بأن قمت بعمل مقدمة لكل مسألة ، أبين
فيها آراء النحويين ، ثم أذكر قول الشيخ الأشموني الذي وافق فيه الكوفيين وأقوم
بتوثيق مذهب الكوفيين من المراجع الأخرى ، ثم أناقش رأي الشيخ لأصل بذلك
إلى موافقته أو مخالفته من خلال بيان رأي الباحث . ثم عقدت خاتمة ذكرت فيها
أهم ما وصلت إليه في دراسة هذا البحث .
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

تشديد نون اللذين والتين وذين وتين

إذا ثنى "الذي"، و"التي" في الأسماء الموصولة، و"ذا"، و"تا" في أسماء الإشارة فإن جمهور العرب يخففون النون فيها رفعاً ونصباً وجرأ. (١)
وعزا كثير من النحويين التخفيف إلى الحجازيين، وبني أسد.
يقول ابن عقيل في شرحه على التسهيل: "والتخفيف لغة الحجازيين، وبني أسد". (٢)

أما التشديد فيها فيكون بزيادة نون أخرى. وذكر النحاة أنه لغة بعض القبائل كقيس وتميم. (٣)

وقد أرجع النحويون سبب التشديد في "اللذين"، و"التين" إلى أنه عوض عن الياء المحذوفة وهي لام الكلمة، والتي كان ينبغي أن تبقى، لأن "الذي"، و"التي" آخرهما ياء مكسور ما قبلها كـ "القاضي"، فكان حقها أن تثبت عند التثنية، لكنهم حذفوها. إما لأن هذه تثنية على غير قياس، وإما لطول الكلام بالصلة.
وكذلك هي عوض عن الألف المحذوفة في "ذا"، و"تا". (٤)

آراء النحاة في هذا التشديد

اتفق النحويون على جواز تشديد تلك الكلمات إذا كانت مرفوعة.
فقد جاء التشديد مع الرفع في مثني الاسم الموصول في قراءة قوله تعالى:
«وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا..» (٥) بتشديد نون "الذان". (٦)
وفي اسم الإشارة في قراءة قوله تعالى: «فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ...» (٧)

- (١) التصريح على التوضيح: ١٣٢/١
- (٢) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: ١٤٠/١ تحقيق د/ محمد كامل بركات.
- (٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٥٢٦/١ تحقيق د/ مصطفى النماس.
- (٤) إتحاف فضلاء البشر: ٢٣٨
- (٥) النساء: ١٦٠
- (٦) قرأها بتشديد النون ابن كثير، وقرأها بالتخفيف باقي السبعة. انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٢٢٩
- (٧) القصص: ٣٢

بتشديد نون "قدانك".^(١) وأما في حالة النصب والجر فاختلف فيه فأجاز التشديد الكوفيون ومنعه البصريون.

واستدل الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بقراءة قوله تعالى: «رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أُضْلَلْنَا مِنَ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ أَفْدَانِنَا...»^(٢)

بتشديد نون "الذين"^(٣) حيث جاء الاسم الموصول في موضع نصب، لأنه مفعول ثان للفعل "أرنا".

واستدلوا على جواز التشديد مع الجر بقراءة قوله تعالى: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ...»^(٤) بتشديد نون "هاتين"^(٥) إذ جاءت كلمة "هاتين" مجرورة بالياء، لأنها صفة لكلمة "ابنتي" الواقعة مضافا إليه.

قال ابن عقيل في شرحه على الألفية: "إن شئت شددت النون عوضا عن الياء المحذوفة، فنقول: اللذان، واللذان، وقد قرئ "واللذان يأتيانها منكم"، ويجوز التشديد أيضا مع الياء، وهو مذهب الكوفيين، فقالوا "الذين"، و"اللتين". وقد قرئ: "ربنا أرنا الذين" بتشديد النون. وهذا التشديد يجوز أيضا في تثنية "ذا"، و"تا" اسمي الإشارة. فنقول: "ذان"، و"تان". وكذلك مع الياء، فنقول: "ذين"، و"تين". وهذا مذهب الكوفيين."^(٦)

رأي الشيخ الأشموني

وافق الشيخ الأشموني مذهب الكوفيين مخالفا ما ذهب إليه البصريون حيث أجاز تشديد النون في تلك الكلمات رفعا ونصبا وجرا.

(١) قرأها بتشديد النون ابن كثير. انظر السبعة في القراءات: ٢٢٩، والإتحاف: ٢٣٨

(٢) فصلت: ٢٩

(٣) قرأها بالتشديد ابن كثير. انظر السبعة في القراءات: ٢٢٩، والإتحاف: ٢٣٨.

(٤) القصص: ٢٧

(٥) قرأها بالتشديد ابن كثير. انظر السبعة في القراءات: ٢٢٩، والإتحاف: ٢٣٨

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مع الخضري: ١/٧٢.

يقول الشيخ في حكم تشديد النون في تلك الكلمات شارحا كلام ابن مالك: "... (والنون) من مثني "الذي" و"التي" (إن تشدد فلا ملامة) على مشددها، وهو في الرفع متفق على جوازه، وقد قرئ: "واللذان يأتيانها منكم". وأما في النصب فمنعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، وهو الصحيح. فقد قرئ في السبع: "ربنا أرنا اللذين أضلانا" (والنون من ذين وتين) تشبیه: "ذا"، و"تا" (شديدا أيضا) مع الألف باتفاق، ومع الياء على الصحيح. وقد قرئ: "فذانك برهانان"، و"إحدى ابنتي هاتين" بالتشديد فيهما...."^(١)

والمفهوم من كلام الشيخ السابق أنه مال إلى رأي الكوفيين، وقال عنه "وهو الصحيح".

وكذلك استدلل على صحته بما ورد في القراءات القرآنية.

كما أنه نسب التشديد إلى قبيلتي قيس وتميم.^(٢)

رأي الباحث

والراجح عندي ما ذهب إليه الكوفيون من جواز تشديد نون تلك الكلمات رفعا ونصبا وجرا وليس رفعا فقط كما زعم البصريون، وذلك لأمرين: أحدها: ثبوت ذلك في اللسان العربي، حيث جاء في القراءات القرآنية السبعية.

الثاني: أن هذا التشديد لغة من لغات قبائل عربية، إذ نطقت به قيس وتميم. الثالث: أن قصر تشديد النون في تلك الأسماء على حالة الرفع فقط — كما زعم البصريون — فيه تعسف إذ لا مانع من التشديد في النصب والجر. لذلك قال الشيخ أبو حيان: "وتشديد النون في "الذنين"، و"اللتين"، و"هذين"، و"هاتين" حالة كونهما بالياء لا يجيزه البصريون والقراءة بذلك في السبعة حجة عليهم...."^(٣)

وقال الشيخ خالد الأزهرى في تصريحه ناعيا على البصريين ما ذهبوا

(١) شرح الأشموني: ١٤٨/١

(٢) شرح الأشموني: ١٤٨/١

(٣) البحر المحيط. لأبي حيان: ٤٧٤/٧

إليه: "فتجوز إحداهما، ومنع الأخرى تحكم .." (١).

وعليه فأرى صحة ما ذهب إليه الشيخ الأشموني من ترجيح مذهب الكوفيين في هذه المسألة، لأنه مال إلى الرأي الراجح المدعوم بالدليل.

حذف العائد المرفوع في صلة الموصول

لعائد الاسم الموصول في الصلة إذا كان مرفوعاً حالتان: وجوب ذكره، وجواز نكر وحذف.

فيجب ذكره إذا كان فاعلاً، نحو: جاء اللذان قاما، أو نائب فاعل نحو: حضر اللذان أكرما. وكذلك إذا كان خبراً لمبتدأ نحو: جاء الذي الفاضل هو، أو خبراً لناسخ نحو: جاء الذي إن الفاضل هو. (٢)

ويجوز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ، وتوفرت فيه الشروط التالية:

- (١) — أن لا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاء الذي ما هو قائم.
 - (٢) — أن لا يكون بعد أداة حصر، نحو: جاء الذي ما في الدار إلا هو قائم، أو: جاء الذي إنما هو في الدار.
 - (٣) — أن لا يكون معطوفاً على غيره، نحو: جاء الذي زيد وهو منطلقان. أو معطوفاً عليه غيره. نحو: جاء الذي هو وزيد فاضلان.
- وأجاز الفراء في المثال السابق الحذف، ورد بأنه لم يسمع، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً. (٣)
- (٤) — أن لا يكون خبره جملة، نحو قوله تعالى: «الَّذِينَ هُمْ يُرَاعُونَ» (٤) ولا ظرفاً، نحو: جاء الذي هو عندك. ولا مجروراً، نحو: جاء الذي هو في الدار.

لأنه لو حذف لم يعلم أحذف من الكلام شيء أم لا؟ لأن ما بعده من

(١) التصريح على التوضيح: ١٣٢/١

(٢) همع الهوامع: ٢٩٣/١

(٣) المصدر السابق: ٢٩٤/١

(٤) الماعون: ٦

الجملة، أو الظرف، أو المجرور

صالح لأن يكون صلة تستقل بالموصول. (١)

(٥) أن لا يكون بعد "لولا" نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمته، وذلك

لوجوب حذف الخبر بعدها، فلو حذف العائد لأدى إلى الإجحاف. (٢)

(٦) أن يكون الموصول غير "أي" وتطول الصلة، وذلك إما بمعمول

الخبر، أو بغيره، سواء تقدم المعمول على الخبر نحو قوله تعالى: « وَهُوَ الَّذِي

فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ... » (٣) أو تأخر نحو ما حكاه سيبويه عن

الخليل من قولهم: ما أنا بالذي فائل لك شيئا. (٤)

موقف البصريين والكوفيين من طول الصلة

اشتراط النحويون البصريون لجواز حذف العائد المبتدأ إذا كان الموصول

غير "أي" أن تطول الصلة فإذا لم تطل الصلة فلا يجوز حذف العائد عندهم. (٥)

وما ورد خلاف ذلك عدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه. (٦)

يقول ابن عصفور موافقا مذهب البصريين: "وإن لم يكن في الصلة طول،

نحو قولك: جاء الذي هو قائم لم يجز حذفه إلا حيث سمع .." (٧)

وقال أيضا: "لأن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر، ولم يكن في الصلة

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ٩٦

(٢) حاشية الصبان: ١٦٩/١

(٣) الزخرف: ٨٤

(٤) الكتاب لسيبويه: ٣٩٩/١ بولاق

(٥) لم يشترط البصريون لحذف عائد الموصول إذا كان "أي" طول الصلة، نحو قوله

تعالى: "ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد" لأنها تفتقر إلى الصلة، وإلى الإضافة،

فكانت أطول، فحسن معها تخفيف اللفظ، وكذلك في "لاسيما" في نحو قولك: لاسيما زيد

بالرفع، على أساس أن "ما" موصولة، وزيد خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هو، والجملة

صلة الموصول. انظر همع الهوامع: ٢٩٣/١، ٢٩٤. تحقيق: أحمد شمس الدين.

(٦) همع الهوامع: ٢٩٤/١

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٢٨/١.

طول لم يجر حذف المبتدأ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة، أو في شذوذ كلام...^(١). ولم يشترط الكوفيون ما اشترطه البصريون هنا، فقد أجازوا حذف العائد اختيازاً، وفي سعة الكلام.

فأجازوا في مثل: جاء الذي هو فاضل: أن يقال: جاء الذي فاضل^(٢).

واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالمسموع من الكلام العربي.

من ذلك قراءة قوله تعالى: « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا »^(٣). برفع بعوضة^(٤) على أساس أن "ما" اسم موصول، و"بعوضة" خبر مبتدأ محذوف، تقديره "هو"، أي: مثلاً الذي هو بعوضة. والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول.

واستدلوا كذلك بقراءة من قرأ قوله تعالى: « ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ »^(٥).

برفع "أحسن"^(٦) على أنه اسم تفضيل. أي: على الذي هو أحسن.

ومن شواهدهم أيضاً قول القائل:

من يُعْن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم^(٧)

(١) شرح الجمل : ٤٩١/١.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان : ٥٣٣/١.

(٣) البقرة : ٢٦ .

(٤) قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة . المحتسب : ٦٤/١ والبحر المحيط : ١٢٣/١.

(٥) الأنعام : ١٥٤ .

(٦) قراءة يحيى بن معمر، وابن أبي إسحاق. المحتسب : ٢٣٤/١، والبحر المحيط : ٢٥٥/٤.

(٧) البيت من بحر البسيط، ولم ينسب لقائل .

اللغة : يعن بالبناء للمجهول . أي : يهتم . والحمد : ما يحمد عليه من الله والناس . والسفه : الفاحش من القول . ويحد : يميل

من شواهد شرح التسهيل : ٢٠٣/١، وشرح الكافية الشافية : ١٢٥/١، والمقاصد النحوية : ٤٤٦/١،

والتصريح : ١٤٤/١، وشرح ابن الناظم على الألفية : ٩٥، والهمع :

٢٩٤/١، وشرح المكودي على الألفية: ٢٦

على تقدير كون "ما" في البيت اسما موصولا، و"سفه" خبر لمبتدأ محذوف، تقديره "هو"، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول. أي: لا ينطق بالذي هو سفه. فحذف المبتدأ، وهو العائد على الاسم الموصول، ولم تطل الصلة.

وقد خرج بعضهم الرفع في الآيتين الكريمتين على غير ما ذهب إليه الكوفيون، فجعل "ما" في قوله تعالى: "مذلا ما بعوضة" صلة، أي: زائدة^(١)..^(٢) وقيل: "ما" استقهامية مبتدأ، و"بعوضة" خبر^(٢)..^(٣)

وفي قوله تعالى: "تماما على الذي أحسن" جعل بعضهم "الذي" بمعنى الجمع، و"أحسن" فعلا ماضيا حذف منه اضمير، وهو واو الجماعة، فبقي "أحسن"، والتقدير: على الذين أحسنوا، ثم حذفت واو الجماعة، واجتزئ بالضممة كما في قول القائل:

فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الأساة^(٣).

والأصل: كانوا حولي، ثم حذفت الواو، واجتزئ بالضممة قبلها.

وقد وافق البصريين من النحويين في هذه المسألة ابن جني الذي ضعف مذهب الكوفيين. فقال في تعليقه على قوله تعالى: "تماما على الذي أحسن": "هذا مستضعف الإعراب عندنا، لحذفك المبتدأ العائد على "الذي"، لأن تقديره: تماما على الذي هو أحسن. وحذف "هو" من هنا ضعيف، وذلك أنه إنما يحذف من صلة "الذي" الهاء المنصوبة بالفعل الذي هو سلتها. نحو: مررت بالذي ضربت. أي: ضربته..."^(٤).

(١) إملأ ما من به الرحمن للعكبري : ٢٦/١ تحقيق إبراهيم عطوة.

(٢) البحر المحيط : ١٢٣/١ .

(٣) البيت من الوافر ، ولا يعلم قائله

ويروي : عندي بدل حولي . والشفاة بدل الاساة

من شواهد : مجالس ثعلب : ١٠٩ ، والإنصاف : ٣١٤ ، ومعاني القرآن للفراء : ٩١/١ ، وأسرار العربية : ٣١٧ ، والارتشاد : ٣٠٩/٣ ، والهمع : ١٩٥/١ .

(٤) المحتسب لابن جني : ٢٣٤/١ .

ووافق الأخفش الكوفيين، فقال - غير معترض على مذهبه -: "وناس من بني تميم يقولون "مثلا ما بعوضة"، ويجعلون "ما" بمنزلة "الذي"، ويضمرون "هو"، كأنهم قالوا: لا يستحي أن يضرب مثلا الذي

هو بعوضة. يقول: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلا... (١). أما ابن مالك فقد جعل الحذف في هذه المسألة ضعيفا.

يقول ابن مالك: "فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم يمتنع...." (٢).

ووافقه ابن عقيل في شرحه على الألفية بأن جعله قليلا، فقال: "فإن لم تطل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياسا... (٣) . (٣)

وعلل ابن يعيش جواز الحذف عند الكوفيين بقوله: "والذي سهله قليلا العلم بموضعه، إذ كانت الصلة لا تكون بالمفرد... (٤) . (٤)

رأي الشيخ الأشموني

عند شرحه لقول ابن مالك:

إن يستطل وصل وإن لم يستطل فالحذف نزر.....

وفي تعليقه على قوله [وإن لم يستطل .. فالحذف نزر ...] قال

الشيخ الأشموني:

"وأجازه الكوفيون. ومنه قراءة يحيى بن يعمر: "تماما على الذي أحسن" وقراءة مالك بن دينار، وابن السماك "ما بعوضة" بالرفع.

وقوله:

لا تنو إلا الذي خير فما شقيت إلا نفوس الألى للشر ناوونا (٥).

(١) معاني القرآن للأخفش: ٥٩/١ تحقيق د/ هدى قراءة .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٣/١ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك مع حاشية الخصري: ٨٠/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٣/٣ .

(٥) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله، وفيه شاهدان

وقوله:

من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل المجد والكرم^(١)

هذا ما قاله الشيخ الأشموني.

والواضح من تعليق الشيخ السابق على قول ابن مالك أنه يوافق مذهب

الكوفيين.

والدليل على ذلك أمور:

أولها: أنه لم يصرح برأي البصريين، ولم ينصرهم.

الثاني: أنه صرح بمذهب الكوفيين، واستدل له بأكثر من شاهد، سواء من

النثر، أم من النظم

الثالث: أنه لم يضعف أدلتهم، ولم يخرجها على غير ما ذهبوا إليه كما فعل

غيره من النحويين كابن جني، وابن عصفور. مما يفهم منه أنه يوافق الكوفيين

في هذه المسألة.

رأي الباحث

والذي أراه في هذه المسألة هو مغالاة كل من أصحاب المدرستين

البصريين والكوفيين في الحكم عليها.

وذلك أن جمهور البصريين منعوا حذف العائد الموصول إذا كان مبتدأ، ولم

تطل الصلة، وهذا الرأي ضعيف في تقديري لأسباب منها:

(١) — ثبوت الحذف في شواهد عديدة تنوعت بين النثر والنظم مما

يقوي رأي الكوفيين في تلك المسألة.

الأول: جواز حذف العائد المرفوع إذا كان مبتدأ، ولم تطل الصلة على رأي الكوفيين، وذلك

في قوله: إلا الذي خير. أي: إلا الذي هو خير.

الثاني: جواز حذف عائد الصلة عند الجميع لطول الصلة، وذلك في قوله: الألى للشر

ناوونا. أي: الألى هم للشر ناوونا.

والبيت من شواهد حاشية الخضري على ابن عقيل: ٨٠/١.

(١) شرح الأشموني: ١٦٨/١.

- (٢) — أن التخريجات التي خرجت عليها الآيتان الكریمتان فیها من الضعف والتعسف ما یجعل رأی الكوفیین أقوى، وأوضح.
- (٣) أنه إذا كان النحویون قد أجازوا حذف صلة الموصول بالکلیة، إذا علمت، وقبلوه.

كما فی قول القائل:

نحن الألی فاجمع جموعك ثم وجههم إلینا. (١)
أي: الألی عرفوا بالشجاعة.
وقول الخنساء:

أصیب به فرعا سلیم كلاهما وعز علينا أن یصابا وعز ما. (٢)
أي: وعز ما أصیبا به.

فإن حذف العائد فیها، وإن كان شرطها أولى بالقبول.

أما مغالاة أصحاب المدرسة الكوفیة فلأنهم ساووا بین إطالة الصلة، وعدم إطالتها فی الجواز المطلق.

وكان الأولى بهم أن یجعلوا حذف العائد كثيرا مع إطالة الصلة، وقلیلا مع عدم إطالتها.

ولذلك فقول ابن مالك: "فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف، ولم یمتنع...".

وقول ابن عقیل: "فإن لم تطل الصلة فالحذف قلیل...". أحق من كلا المذهبین، وأولى بالصواب.

(١) البیت من مجزوء الكامل. قاله: عبید بن الأبرص. دیوانه: ١٤٢ من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٠/١، والارتشاف: ٥٥٥/١، ومغنی اللیب: ٦٢٥/٢، والمقاصد النحویة: ٤٩٠/١، والتصريح علی التوضیح: ١٤٢/١، وهمع الهوامع: ٢٩٠/١، والدرر: ٢٩٧/١.

(٢) البیت من الطویل، وهو فی دیوان الخنساء ص: ٨٠ من شواهد: همع الهوامع: ٢٩٠/١، والدرر: ٢٩٧/١.

إعمال إن النافية عمل ليس

اختلف النحويون في عمل "إن" النافية عمل "ليس" في رفعها المبتدأ ونصبها الخبر على أربعة أقوال:

القول الأول: المنع مطلقا نثرا ونظما، وذلك لعدم اختصاصها، إذ تدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: «إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ»^(١). وعلى الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: «إِنَّ أَمْسِكُهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ»^(٢). فلما دخلت على النوعين زال اختصاصها، فلا يجوز إعمالها.

وهو مذهب الفراء من الكوفيين وكثير من البصريين^(٣) ومذهب المغاربة كما ذكر السيوطي^(٤).

القول الثاني: جواز إعمالها في الشعر فقط، على أساس أن الشعر موضع ضرورة، فيجوز فيه مالا يجوز في غيره. وهو مذهب بعض النحويين كابن عصفور الذي قال: «وإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل شيئا»^(٥). ثم قال: «فأما رفع الاسم، ونصب الخبر بها في قول الشاعر:

إِنْ هُوَ مُسْتَوَلِيَا عَلَيَّ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيَّ أضعف المساكين»^(٦). فإنه شبهها بـ "ما" لا شتر اكهما معا في النفي ضرورة...»^(٧).

القول الثالث: الجواز لكن على قلة، سواء في النثر، أم في النظم، وهو مذهب بعض النحويين كابن مالك والمالقي وحجتهم في ذلك قلة الشواهد التي جاءت فيها "إن" عاملة.

(١) فاطر: ٢٣.

(٢) فاطر: ٤١.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية مع حاشية الخضري: ١٢٢/١.

(٤) همع الهوامع: ١٢٤/١.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٧٣/٣ تحقيق: إميل بديع يعقوب.

(٦) البيت من بحر المنسرح، ولا يعلم قائله. ويروى: المجانين بدل المساكين، وكذلك الملاحيس، والملاعين.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٥/١، وعمدة الحفاظ: ١٢٠، والمقرب:

١٥٠/١، والتصريح: ٢٠١/١، والهمع: ١٢٥/١، والأزهرية للهرودي: ٤٦.

(٧) شرح جمل الزجاجي: ٧٣/٣.

يقول ابن مالك في حكم إلحاقها بليس: "وتلحق بها" إن" النافية قليلا ..."
(١)

ويقول المالقي في رصف المباني: "وعدم عملها هو الكثير،
والأصل، لعدم الاختصاص .." (٢) .

القول الرابع: الجواز مطلقا في سعة الكلام واختياره نثرا ونظما. وهو
مذهب الكسائي، وأكثر الكوفيين (٣) . (١٠) ووافقهم في ذلك بعض البصريين
كالمبرد، وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني، وغيرهم.

ودليلهم في ذلك النثر والنظم. فمن النثر ما ورد من قول العرب: "إن أحد
خيبرا من أحد إلا بالعافية .." (٤) . بنصب "خيبرا".

وما حكى من قولهم: "إن أحد نافعك، ولا ضارك ..." (٥) . بنصب
"نافعك"، و"لا ضارك".

وقد حكى الكسائي قولهم: "إن قائما" (٦) . أي: إن أنا قائما.

ونكر كثير من النحويين أن أعمال "إن" النافية عمل "ليس" لغة أهل العالية (٧).

وعلى هذا المذهب خرج ابن جني قراءة سعيد بن جبير (٨) . لقوله تعالى:

(١) التسهيل لابن مالك : ٥٧ ، وشرحه : ٣٥٧/١ .

(٢) رصف المباني للمالقي : ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٣) شرح ابن عقيل مع الخصري : ١٢٣/١ ، والتصريح : ٢٠١/١ .

(٤) الارتشاف لأبي حيان : ١٠٩/٢ .

(٥) الارتشاف : ١٠٩/٢ .

(٦) انظر الارتشاف : ١٠٩/٢ ، والتصريح : ٢٠١/١ . و"إن" قائما بتشديد النون، وأصله: إن

أنا قائما، ثم حذف هزمة "أنا" اعتباطا، وأدغمت النون في النون، وحذفت ألفها

للوصل. حاشية الصبان : ٢٥٥/١ .

(٧) أهل العالية ما بين نجد وتهامة إلى ما وراء مكة، وما والاها. معجم البلدان : ٧/٤ .

(٨) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير الأسدي، تابعي حبشي الأصل، أخذ العلم عن عبد الله بن

عباس، وابن عمر، قتله الحجاج سنة ٩٥هـ. انظر وفيات الأعيان : ٣٧١/٢ ، وتهذيب

التهذيب : ١١/٤ .

« إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ... »^(١) بتخفيف "إن"، ونصب "عبادا أمثالكم".

قال ابن جني في توجيه تلك القراءة: "ينبغي — والله أعلم — أن تكون "إن" هنا بمنزلة "ما"، فكأنه قال: "ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم، فأعمل "إن" إعمال "ما"...".^(٢)

ومن أدلتهم من النظم قول القائل:
إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذل^(٣)
على جعل "إن" عاملة عمل "ما"، و"المرء" اسمها، و"ميتا" خبرها.
وقول الآخر:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المساكين.

وقد ذهب أبو حيان الأندلسي مذهباً خالف فيه ابن جني في تخريج قراءة ابن جبير للآية الكريمة السابقة حيث أجاز في "إن" أن تكون مخففة من الثقيلة، وقد نصب الجزءان بعدها، كما نصبا بعد الثقيلة في نحو قول القائل:

إذا أسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا^(٤).

وعلى ذلك فالجزءان المنصوبان هما الاسم الموصول، و"عبادا أمثالكم" والنصب عنده من أحد وجهين:

-
- (١) الأعراف: ١٩٤.
 - (٢) المحتسب لابن جني: ٢٧٠/١.
 - (٣) البيت من الطويل، لا يعلم قائله.
 - (٤) من شواهد: شرح التسهيل: ٣٧٦/١، والجني الداني: ٢١٠، وعمدة الحفاظ: ١٢١، وشفاء العليل: ٣٣١/١، وشرح الألفية للمرادي: ٣٢٢/١، والهمع: ١٢٥/١.
- (٤) بيت من الطويل، نسبه النحويون لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه.
- من شواهد: البحر المحيط: ٤٤٤/٤، ومغني اللبيب: ٣٧/١، والتصريح: ٢٠١/١، والهمع: ١٣٤/١، وشرح التسهيل: ٩/٢.
- والشاهد فيه نصب الجزأين بعد "إن" المشددة في قوله: إن حراسنا أسدا.

إما على مذهب من يجيز نصب الجزعين بعد "إن"، غير أنه جعل النصب هنا بعد المخففة.

أو على أن "عبادا أمثالكم" مفعول لفعل محذوف تقديره: "تدعون"، والفعل و منصوبه في محل رفع خبر "إن".

وقد لجأ أبو حيان إلى هذا التخريج لتتوافق قراءة ابن جبير بتخفيف "إن" مع قراءة الجمهور بتشديدها في المعنى لأن تخريج ابن جني لها يخالف قراءة الجمهور، إذ تخريج ابن جني على النفي، والجمهور على الإثبات.

وقد رد بعض المتأخرين كالداماميني^(١) ادعاء أبي حيان تعارض تخريج ابن جني لقراءة ابن جبير مع قراءة الجمهور بدعوى أن ما توهمه ليس بصحيح لإمكان جعل المماثلة المثبتة في قراءة الجمهور باعتبار العبودية، أي أن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة متماثلون لكم في كونهم مربوبين متسمين بسمه العبودية لله. والمماثلة المنفية في قراءة ابن جبير باعتبار الإنسانية. أي: ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون الله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية، إذ هم جماد، وأنتم عقلاء، فلكم عليهم علو في المرتبة، فكيف تعبدونهم، وتتخذونهم آلهة، وهم دونكم؟^(٢)

وقد اختلف النحويون في تفسير مذهب سيبويه في هذه المسألة، فزعم بعضهم أنه يهملها، وزعم آخرون أنه يجيز إعمالها.

فمن نسب إليه المنع المبرد^(٣) وابن السيد البطليوسي^(٤) وكثير من النحويين.

- (١) هو: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر الإسكندري المعروف ببدر الدين ابن الدماميني، من مؤلفاته: شرح مغني اللبيب، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد توفي بالهند سنة ٨٢٨هـ. انظر الضوء اللامع: ٧/١٨٤، وشذرات الذهب: ٧/١٨١
- (٢) تعليق الفرائد: ٣/٢٥٤
- (٣) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي من نحاة البصرة صاحب المقتضب، والكمال. توفي سنة ٢٨٦هـ. انظر طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي: ١٠١.
- (٤) أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، من أئمة النحو واللغة والأدب، وبطليوس. مدينة غرب الأندلس. من مؤلفاته: الحلل في شرح أبيات الجمل، والاقتضاب، توفي سنة ٥٢١. انظر بغية الوعاة: ١/٢٨٨.

قال المبرد في المقتضب: "وكان سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر، لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبره، كما تدخل ألف الاستفهام، فلا تغيره، وذلك كمذهب بني تميم في "ما". وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في "ما". وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنى...."^(١)

وممن نسبوا إليه جواز إعمالها ابن مالك، وغيره.^(٢)

يقول ابن مالك في شرحه على التسهيل: "وأكثر النحويين يزعمون أن مذهب سيبويه في "إن" النافية الإهمال وكلامه مشعر بأن مذهبه فيها الإعمال..."^(٣)

وسبب اختلاف النحويين في ذلك إنما هو تفسيرهم لما قاله سيبويه في كتابه، إذ لم يصرح بجواز إعمالها، ولا بمنعه مباشرة، وكل ما قاله أنها تشبه "ما"، أو "ليس".

يقول سيبويه في موضع من كتابه: "وتكون "إن" كـ"ما" في معنى "ليس"..."^(٤)

ويقول في موضع آخر: "وتكون في معنى "ما"..."^(٥)

ذلك ما جعل الشارحين لكتابه، أو الناقلين عنه يختلفون في مقصده. فمنهم من نسب إليه المنع على أساس أنه قصد التشبيه بينهما في المعنى فقط، وهو النفي.

ومنهم من أخذ التشبيه على إطلاقه، بحيث فسر المشابهة في النفي والعمل.

قال ابن مالك بعد أن أورد كلام سيبويه السابق: "قلو أراد النفي دون العمل

(١) المقتضب للمبرد: ٣٥٩/٢.

(٢) من هؤلاء: السهيلي، والإربلي.

(٣) شرح التسهيل: ٣٧٥/١.

(٤) الكتاب: ٢٢٢/٤.

(٥) الكتاب: ١٥٢/٣.

لقال: [وتكون "إن" كـ "ما" في النفي]، لأن النفي من معاني الحروف، فـ"ما" به أولى من "ليس"، لأن "ليس" فعل، وهي حرف، بخلاف العمل، فإن "ليس" فيه هي أصل لـ"ما"، و"لا"، و"إن"، لأنها فعل، وهن حروف... (١).

وكلا الفريقين مصيب فيما فهم من قول سيبويه، غير أن الأرجح - في تقديري - جعل التشبيه على إطلاقه، بحيث تكون "إن" مثل "ما" في النفي والعمل، لأن كلا منهما مبني على حرفين، وغير مختص، وكذلك هما لنفي الحال، فلا فضل لإحدهما على الأخرى.

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ الأشموني عمل "إن" وآراء النحويين فيها فقال: "وأما "إن" فأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، ومنعه جمهور البصريين. واختلف النقل عن سيبويه، والمبرد. والصحيح الإعمال، فقد سمع نثرا ونظما. فمن النثر قولهم: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية. وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير: "إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم" على أن "إن" نافية، رفعت "الذين"، ونصبت "عبادا أمثالكم" خبرا ونعتا.... ومن النظم قوله:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين.
وقوله:

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا^(٢).

وبالنظر إلى ما قاله الشيخ الأشموني نلاحظ أنه وافق الكوفيين في جواز إعمال "إن" النافية عمل "ليس" في رفعها المبتدأ، ونصبها الخبر. ويدل على ذلك ما يأتي:

أولاً: أنه ذكر الخلاف في المسألة، ثم وافق الكوفيين صراحة قائلاً: "والصحيح الإعمال".

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٩٨/١ تحقيق: علي معوض، وعادل أحمد عبد الموجود.

(٢) شرح الأشموني: ٢٥٥/١.

ثانياً: أنه أقام الدليل على صحة، وقوة ما ذهب إليه بما جاء على لسان العرب نثراً ونظماً.

ثالثاً: أنه قبل تخريج ابن جني لقراءة ابن جبير لقوله تعالى: "إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم"، ولم يعترض عليها كما فعل غيره، بل منهم من أنكروا هذه القراءة كالنجاس (١).

ويوفق الأشموني بين قراءة ابن جبير، وقراءة الجمهور بقوله: "والمعنى: ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم، وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين فكيف حالكم بعبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك...". (٢)

وهو بذلك يشير إلى دفع التنافي بين القراءة المشهورة المثبتة للمثالية، ومقابلها النافية لها.

وأما قوله: "وقد اختلف النقل عن سيبويه والمبرد" فالصحيح أن الاختلاف في فهم ما قاله سيبويه.

أما المبرد فلم يختلف النقل عنه، ورأيه واضح في هذه المسألة، وهو جواز الأعمال، بدليل قول المبرد نفسه في المقتضب بعد أن ذكر رأي سيبويه: "وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس، كما فعل ذلك في "ما"، وهذا هو القول، لأنه لا فصل بينها وبين "ما" في المعنى...، لكن الشيخ الأشموني نقل ذلك عن المرادي في شرحه على الألفية (٣).

رأي الباحث

ويترجح عندي في هذه المسألة مذهب الكوفيين ومن وافقهم من جواز أعمال "إن" النافية عمل "ليس" إذ يشهد بذلك السماع والقياس.

(١) إعراب القرآن للنحاس: ١٦٨/٢، وانظر تفسير القرطبي: ٢٨٦٩/٤. دار الفند العربي.

(٢) شرح الأشموني: ٢٥٥/١.

(٣) شرح المرادي على الألفية: ٥١٢/١.

فأما السماع فتبوت ذلك في لغة العرب نثرا ونظما، وثبوته لغة لبعض

قبائل العرب، وهم أهل العالية.

وأما القياس فإلحاقها بـ "ما" الإنافية، إذ أن كلا منهما يدخل على الجملة

الاسمية، وأنهما لنفي الخال، ويدخلان على النكرة والمعرفة، وقد ثبت إعمال

"ما"، فالقياس أن تعمل "إن" مثلها، لأنه لا تفاضل بينهما.

وعلى ذلك فاختيار الشيخ الأشموني لرأي الكوفيين اختيار صحيح ينسب

على السماع والقياس.

كما ترجح عندي أيضا ضعف ما ذهب إليه بعض النحويين كابن عصفور

الذي خص عمل ذلك الحرف بالشعر دون النثر. وقد ثبت عملها في النثر في

غير شاهد.

وقوع الماضي المثبت حالا بدون قد

يجوز للفعل الماضي المثبت أن يقع حالا، غير أنه يشترط في الجملة

الماضوية أن يكون فيها رابط يربطها بصاحب الحال.

والرابط إما الواو، أو "قد"، أو الضمير.

فإذا كان الفعل خاليا من الضمير وجب ربطه بالواو، و"قد" معاً، نحو

قولك: جئت وقد انتصف النهار. ومنه قول الشاعر:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر إلا ليسة المتفضل.^(١)

وقول الآخر:

(١) البيت من الطويل، قاله: امرؤ القيس. ديوانه: ١٦٧

اللغة: نضت: خلعت، المتفضل: من يلبس ثوبا واحدا إذا أراد أن يتخفف.

والشاهد في قوله: وقد نضت لنوم ثيابها. حيث ربط جملة الحال بالواو، وقد.

من شواهد: الشعراء الستة: ٣٣، وشرح المعلمات السبع للزوزني: ١٧، والمقرب: ١٧٨،

والارتشاف ٢٢٣/٢، والتصريح: ٣٣٦/١، والهمع: ٢٥٢/٢، ومغني اللبيب: ٢٦٦/١.

يقول وقد تر الوطيف وساقها ألمت ترى أن قد رأيت بمؤيد^(١)
ولا يجوز الربط بإحدهما دون الأخرى. فلا يقال: جئت قد انتصف
النهار، ولا: جئت وانتصف النهار^(٢).

وإن كان في الفعل الماضي ضمير يعود على صاحب الحال جاز
اجتماع الواو، و"قد" كما في قوله تعالى: «قَالَ رَبِّ أُنَى يَكُونُ لِي غَلَامٌ وَقَدْ
بَلَغَنِي الْكِبَرُ...»^(٣)

ومثله قول القائل:

يكلفني ليلى وقد شط وليها وعادى عواد بيننا وخطوب^(٤)
وقد تتفرد الواو وحدها، كما في قوله تعالى: «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ
أُمُونًا فَأَحْبَابَكُمْ»^(٥).

(١) البيت من الطويل، قاله: طرفة بن العبد. ديوانه: ٣٨
اللغة: تر: اختلغ، والوطيف ما بين الرسغ واليد، والمؤيد: الأمر العظيم.
والشاهد فيه ربط جملة: تر الوطيف وساقها بالواو، وقد، لأنها في موضع جاز.
من شواهد: جمهرة اللغة: ٧٨، ٢٣٤، ولسان العرب [أيد]، و[تر]، المنصف ٢٦٩/١،
وشرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٤٧/٣، ٨٤، وخرانة الأدب: ١٥١/٣.
والمعنى: يتحدث عن رجل يلومه في عقر ناقته الضخمة قائلا له: ألا ترى أنك قد
ارتكبت أمرا عظيما بعقرك هذه الناقة.

(٢) هذا على جعل الواو للحال، لكن إذا جعلت للعطف جاز.

(٣) آل عمران: ٤٠

(٤) البيت من الطويل، قاله علقمة بن عبدة. ديوانه: ٣٣

اللغة: يكلفني من الكلف، وهو التعب، وشط: بعد، والولي بسكون اللام: القرب، وعود
جمع عادية، وخطوب: جمع خطب، وهو الأمر الشديد.
والشاهد في قوله: وقد شط وليها، حيث ربطت الجملة الماضية بالواو، و"قد" مع ما فيها
من ضمير.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٥/٢، وسقايس اللغة: ٢٥٠/٤، وشرح
اختيارات المفضل: ١٥٧٧.

(٥) البقرة: ٢٨

وقوله تعالى: « وَتَادَى نُوحٌ ابْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ ... »^(١)

وقد تنفرد "قد" وحدها مع الضمير، كما في قول القائل:

وقفت بربيع الدار قد غير البلى معارفها والساريات الهواطل.^(٢)

وقد ينفرد الضمير وحده، ويخلو الماضي منهما، كما في قوله تعالى: « هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ... »^(٣) وهذا النوع اختلف النحويون في إجازته على رأيين:

أحدهما: مذهب الكوفيين، وكثير من النحويين، وهؤلاء يجيزون وقنوع الماضي حالا دون أن يكون معه "قد" لا ظاهرة، ولا مقدره. واستدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنثر والنظم.

فمن النثر قوله تعالى: «هذه بضاعتنا ردت إلينا ...»، وقوله تعالى: «إِلَّا الَّذِينَ يَصُلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ...»^(٤)

وقوله تعالى: « وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ. قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ ... »^(٥).

فقوله تعالى: "ردت إلينا"، و"حصرت صدورهم"، و"قالوا" في الآيات الكريمة السابقة أفعال ماضية وقعت حالا، ولم يتقدم عليها "قد".

ومن النظم قول القائل:

(١) هود: ٤٢

(٢) البيت من الطويل، قاله: النابغة الجعدي، ديوانه: ١١٥

(٣) اللغة: الربيع: المنزل، البلى: الغناء، والساريات جمع سارية، وهي السحابة تأتي ليلا. والهواطل، جمع هاطلة من الهطل، وهو يتابع المطر وسيلانه.

والشاهد في قوله: قد غير البلى معارفها، حيث ربطت الجملة الماضية الحالية بقد دون الواو، مع تحملها الضمير.

من شواهد: شرح التسهيل: ٢/٢٨٦، وشرح عمدة الحافظ: ٤٥٢، وشرح الأشموني

٢/٢٩٠.

(٣) يوسف: ٦٥

(٤) النساء: ٩٠

(٥) يوسف: ١٦، ١٧

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر.^(١)
فجملة "بلله القطر" فعل ماض في موضع نصب حال. فدل ذلك عندهم
على جواز وقوع الفعل الماضي حالا دون "قد".

ولهم في ذلك أيضا حجة قياسية، وهي أن الفعل الماضي يجوز أن
يقع صفة للنكرة نحو قوله تعالى: «قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّقَاتِ...»^(٢)
، وكل ما جاز أن يكون صفة جاز أن يكون حالا.^(٣)

الثاني: مذهب البصريين والفراء، وبعض الأندلسيين، وهؤلاء لا يجوز
عندهم وقوع الماضي حالا إلا إذا كان معه "قد" ظاهرة، أو مقدرة.
وحجتهم في ذلك أن "قد" تقرب الفعل من الحال.^(٤)

ويؤولون ما ورد من شواهد عارية من "قد" على أنها مضمرة.
قال الفراء في تفسيره لقوله تعالى: "أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صَدُورَهُمْ": "وقرأ
الحسن حصرة صدورهم، والعرب تقول: أتاني ذهب عقله، يريدون: قد ذهب
عقله..."^(٥)

رأي الشيخ الأشموني

يتفق الشيخ الأشموني مع النحاة في أن الفعل الماضي المثبت إذا خلا من

(١) البيت من الطويل، قاله: أبو صخر الهذلي.
اللغة: تعروني: تعشاني. وهزة: رعدة، والقطر: المطر
والشاهد في قوله "بلله القطر" حيث جاءت هذه الجملة في موضع الحال، وهي فعل
ماض دون "قد".

من شواهد: شرح التسهيل: ٢/٢٨٥، والإنصاف: ١/٢٥٣، وابن يعيش: ٢/٦٧،
والتصريح: ١/٣٣٦، والأسباه والنظائر: ٤/٥٠، وشرح الأشموني: ٢/١٢٤، ٢١٥.

(٢) آل عمران: ١٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢/٦٧.

(٤) شرح الكافية للرضي: ٢/٨١.

(٥) معاني القرآن للفراء: ١/٢٨٢

الضمير، ووقع حالا وجب ربطه بالواو، و"قد" معاً، ولا يجوز الربط بواحدة دون الأخرى في هذه الحالة.

كما أنه وافقهم أيضاً في جواز الربط بالواو، أو "قد"، أو بهما معاً إذا كان في الماضي ضمير صاحب الحال.

لكنه عند وجود الضمير في الفعل وافق الكوفيين في عدم اشتراط "قد" لا ظاهرة، ولا مقدره. واستدل على صحة ما ادعاه بأمرين:

الأول: أن الأصل عدم التقدير.

الثاني: كثرة الشواهد التي تثبت ذلك وتؤكد.

يقول الشيخ في بيان ما سبق: "مذهب البصريين إلا الأخفش لزوم "قد" مع الماضي المثبت مطلقاً ظاهرة، أو مقدره.

والمختار وفاقاً للكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط

بالضمير وحده، أو بهما معاً تمسكاً بظاهر ما سبق، إذ الأصل عدم التقدير، لاسيما مع الكثرة...".^(١)

ومع ذلك فهو يرى أن خلو الماضي المثبت المتحمل للضمير عند وقوعه حالا أقل من المقرون بقد والواو، أو بإحدهما.

يقول الأشموني: "نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي: جاء زيد وقد قام أبوه. ثم جاء زيد قد قام أبوه. ثم جاء زيد وقام أبوه. ثم جاء زيد قام أبوه...".^(٢)

رأي الباحث

والراجح عندي ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقاً للكوفيين والأخفش من جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالا دون لزوم "قد" ظاهرة، أو مقدره، وإن

(١) شرح الأشموني: ١٩١/٢.

(٢) شرح الأشموني: ١٩٢/٢.

كان اقترانه بها أكثر من خلوه منها.

ويرجح ذلك في تقديرِي أمران:

أحدهما: ثبوت ذلك في كثير من الكلام العربي نثره ونظمه.

الثاني: أن ادعاء تقدير "قد" لا فائدة منه، لأن الأصل عدم التقدير، ولأن

المعنى قائم بدونها.

وأما حجة القائلين بلزومها بأنها تقرب ما دخلت عليه للحال فضعيفة، لأنه يمكن فهم ذلك من سياق الكلام بدونها، وكثيرا ما يحدث ذلك مع غيرها من الحروف، كما استغنى عن السين في قوله تعالى: « وَكذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ .. »^(١).

وكذلك لو كان الأمر كما زعموا لما صح وقوع الماضي بالمعنى المقرون

بلم. حالا في نحو قوله تعالى:

« فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسِّنْهُمْ سُوءًا .. »^(٢) ذكر ذلك ابن

مالك في شرح التسهيل.^(٣)

لذلك عند تفسيره لقوله تعالى: « انْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ .. »^(٤)

قال الشيخ أبو حيان في إعراب "خسر": "ويجوز أن يكون في موضع الحال،

ولا يحتاج إلى إضمار "قد" لأنه كثر وقوع الماضي حالا في لسان العرب بغير

"قد" فساغ القياس عليه .."^(٥)

(١) يوسف: ٦

(٢) آل عمران: ١٧٤

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٧/٢

(٤) الحج: ١١

(٥) البحر المحيط: ٣٥٥/٦

حكم تقدم التمييز على عامله

عامل التمييز إما أن يكون متصرفاً، نحو: طاب زيد نفساً، وزرعت الأرض شجراً، وإما أن يكون جامداً، نحو: عندي رطل زيتاً، وعشرون درهماً.

فإذا كان العامل جامداً، سواء كان اسماً، نحو: رطل زيتاً، أم فعلاً، نحو: ما أحسنه رجلاً، وأحسن به رجلاً. وجب تأخير التمييز عن عامله باتفاق النحويين.^(١)

فلا يقال: ما رجلاً أحسنه، ولا رجلاً أحسن به، ولا زيتاً رطل، لأن الجامد لا يتصرف في نفسه، فكيف يتصرف في معموله بتقديمه عليه.^(٢)

وأما ما جاء في قول القائل:

ونارنالم ير ناراً مثلها قد علمت ذلك معد كلها.^(٣)

ف قيل أنه من قبيل الضرورة، حيث قدم "ناراً"، وهو تمييز على عامله الجامد، وهو "مثلها" على أساس أن الرؤية بصرية، فتحتمل إلى مفعول واحد.

أما إذا كانت الرؤية في البيت قلبية لم تكن "ناراً" تمييزاً، بل مفعولاً به، لأن الفعل "لم ير" هنا يحتاج إلى مفعولين، أحدهما "مثلها"، وهو نائب عن الفاعل، لأن الفعل مبني للمجهول، والآخر "ناراً"، ولا يكون حينئذ في البيت شاهد.^(٤)

أما ابن عصفور فيرى أن العامل في البيت هو الفعل، وعليه فإن التمييز لم يتقدم على عامله، وإنما توسط بين العامل، والتمييز، الذي هو "مثلها".

يقول ابن عصفور: "فإن كان العامل فيه فعلاً جاز توسطه بلا خلاف"^(٥) ثم أشد البيت السابق.

(١) التصريح: ٤٠٠/١

(٢) التصريح على التوضيح: ٤٠٠/١

(٣) رجز لا يعلم قائله، و"نارناً" مبتدأ، وجملة "لم ير ناراً مثلها" في محل رفع خبر المبتدأ والبيت من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٤/٢، والمقاصد النحوية: ٢٣٩/٣،

وشرح الكافية الشافية: ٣٤٩/١، وشرح جمل الزجاجي: ٤٢٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٣٥٣، والمرادي على الألفية: ٧٣٥/٢.

(٤) شرح المرادي على الألفية: ٧٣٥/٢.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٢٦/٢.

أما إذا كان العامل متصرفاً، نحو: تصيب زيد عرقاً، وتفقاً الكبش شحماً. فذلك ما اختلف فيه النحويون، فسيبويه، وكثير من البصريين والكوفيين والمغاربة يمنعون تقديمه على العامل.

ولهم في سبب المنع أقوال:

(١) منها أن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل، لأنك إذا قلت: تصيب زيد عرقاً، وتفقاً الكبش شحماً فالمتصّب هو العرق، والمنفق هو الشحم. فما كان فاعلاً في المعنى لا يجوز تقديمه كما لو كان فاعلاً في اللفظ. (١)

(٢) وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكيف ما أشبهه؟ (٢)

(٣) وذكر ابن عصفور أن المانع من تقديمه كون العامل لا يكون

فعالاً، فإذا كان فعلاً فإنما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في "عشرين" أن تنصبه، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام. (٣)

ويقصد بذلك أن العامل إذا كان فعلاً امتنع التقديم بناء على أن الناصب عنده إنما هو الجملة بأسرها.

وذهب الكسائي والمازني والمبرد والجرمي، وطائفة إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف. (٤)

وحجتهم في ذلك القياس والسماع.

فأما القياس فلأن هذا العامل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه كسائر العوامل المتصرفة، فكما جاز أن يقدم المفعول على الفعل في نحو: خالد ضرب

(١) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق: ٥٣٧، والإنصاف: ٢/٨٣٠.

(٢) التصريح على التوضيح: ٤٠٠/١.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٢٨/٢.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٢/٢.

زيد. جاز كذلك أن يقدم التمييز على العامل المتصرف في مثل: عرقا تصيب
زيد، وجريا كذلك على سائر الفضلات في جواز تقديمها على عاملها. (١)
وأما السماع فلهم في ذلك أدلة منها قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسها بالفراق تطيباً. (٢)
وقول القائل:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا. (٣)
وقول الآخر:

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا. (٤)
ووجه الدليل فيما سبق أن "نفسا" في البيت الأول تمييز قدم على عامله،
وهو "تطيب" وهو فعل متصرف.

وفي البيت الثاني قدم الشاعر "شيبا"، وهو تمييز على عامله المتصرف،
الذي هو "اشتعلا"

(١) الإنصاف: ٨٣٠/٢

(٢) البيت من الطويل، قاله: المخبل السعدي. ديوانه: ٢٩٠

من شواهد: الخصائص: ٣٨٤/٢، والإنصاف: ٨٢٨/٢، وشرح التسهيل: ٣٠٣/٢،
وأسرار العربية: ١٩٧، والمقتضب: ٣٧/٣، وشرح المفصل: ٧٤/٢، وشرح شواهد
الإيضاح: ١٨٨، وشرح ابن عقيل: ٢٢٥/١.

والشاهد فيه تقديم التمييز "نفسا" على عامله المتصرف "تطيب".

(٣) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله.

من شواهد شرح التسهيل ٣٠٣/٢، وشرح ابن عقيل مع الخصري ٢٢٥/١، ومغني
البيب ٤٦٢/٢.

والشاهد فيه كالذي قبله، وهو تقديم التمييز "شيبا" على عامله المتصرف "اشتعلا".

(٤) البيت من المتقارب، وهو لرجل من طي

من شواهد: شرح التسهيل: ٣٠٣/٢، وشرح التصريح: ٤٠٠/١، ومغني اللبيب: ٤٦٣/٢،
وشرح عمدة الحافظ: ٤٧٧، والمقاصد النحوية: ٢٤١/٣.

والشاهد تقديم "نفسا" وهي تمييز على عامله المتصرف، وهو "تطيب".

وكذلك في البيت الثالث قدم "نفسا"، وهو تمييز على عامله المتصرف الذي هو "تطيب".

يقول المبرد في جواز تقديم التمييز: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقالت: تفتأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قلت: شحما تفتأت، وعرقا تصببت" (١) ثم ساق البيت الأول دليلا على صحة ما ذهب إليه.

وقد رد المانعون أدلة المجيزين، حيث غيروا في رواية بعضها، كما فعلوا في قول القائل:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب
حيث قالوا إن الراوية الصحيحة:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

ذكر ذلك ابن جني في خصائصه نقلا عن الزجاجي. (٢)

أو أولوه، كما فعل ابن عصفور في البيت السابق، حيث أجاز أن تكون "نفسا" خبرا لكان، و"تطيب" صفة لها، أي: وما كان حبيبها نفسا طيبة. (٣)

ومالم يجدوا له تأويلا عدوه ضرورة، كما ذكر ابن هشام في مغني اللبيب (٤)

وفي شرحه على التسهيل وافق ابن مالك أصحاب الرأي الثاني، فقال:

"والجواز مذهب الكسائي والمازني والمبرد، ويقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولصحة ورود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح...." (٥)

(١) المقتضب للمبرد: ٣٦/٣.

(٢) الخصائص لابن جني: ٣٨٦/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٢٨/٢.

(٤) مغني اللبيب لابن هشام: ٤٦٣/٢.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٢/٢.

وأيد ذلك أبو حيان الأندلسي في كتابه الارتشاف قائلا: "وذهب الكسائي والجرمي والمازني والمبرد إلى جواز ذلك، وهو اختيار ابن مالك، وهو الصحيح، لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك قياسا على الفضلات..."^(١)

واتفق النحاة جميعا على منع تقديم التمييز في مثل: كفى بزيد رجلا، فلا يجوز تقديم "رجلا" على "كفى"، وإن كان فعلا متصرفا، لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، لأن معناه ما أكفأه رجلا.^(٢)

رأي الشيخ الأشموني

أما الشيخ الأشموني فقد وافق سيبويه والبصريين والكوفيين في منع تقديم التمييز على عامله مطلقا، سواء كان العامل متصرفا، أم جامدا، وخاصة المتصرف، لأن الخلاف واقع فيه وجاءت تلك التبعية واضحة في موقفين:

أحدهما: في تعليقه على قول ابن مالك:

وعامل التمييز قدّم مطلقا

حين قال معلقا على القول السابق: "أي ولو فعلا متصرفا وفاقا لسيبويه والفرء، وأكثر البصريين والكوفيين"^(٣)

الثاني: حين عقد خاتمة في نهاية باب التمييز ذكر فيها أمورا يتفق فيها الحال والتمييز، وأمورا يختلفان فيها، ثم قال فيما يختلفان فيه: "الخامس أن الحال يتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفا، أو وصفا يشبهه، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح..."^(٤)

ويعال الشيخ الأشموني سبب المنع بقوله: "لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا في الأصل، وقد حول الإسناد عنه إلى

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢/٣٨٥.

(٢) توضيح المقاصد للمرادي: ٢/٧٣٧.

(٣) شرح الأشموني: ٢/٢٠٠.

(٤) المصدر السابق: ٢/٢٠٣.

غيره لقصده المبالغة، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير، لما فيه من الإخلال بالأصل...^(١)

ثم يبين موقف النحاة من تقديم التمييز على عامله غير المتصرف، وانفاقهم على منعه، فيقول: "وأما غير المتصرف فبالإجماع.."^(٢)

كما أنه وافق بعض النحويين كابن مالك، وابنه بدر الدين^(٣) والمرادي^(٤) في جعل "نارا" في قول القائل:

ونارنا لم ير ناراً مثلها

تمييزاً مقدماً على عامله الاسم الجامد، وهو "مثلها"، مخالفًا بذلك ابن عصفور، وجعل التقديم في البيت إما على الضرورة، أو على أن الرؤية قلبية، ولا يكون في البيت شاهد حينئذ.^(٥)

ويعلق الشيخ على قول ابن مالك:

والفعل ذو التصريف نزاراً سبقاً

بقوله: "أي مجيء عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبقاً بالتمييز نزاراً أي قليل"^(٦)

ومع ذلك فهو يستدل على قلته عند ابن مالك بالشواهد السابقة.

لكنه ينكر على ابن مالك استدلاله على صحة جواز تقدم التمييز على عامله المتصرف بقول القائل:

(١) المصدر السابق: ٢٠٢/٢

(٢) المصدر السابق: ٢٠٢/٢

(٣) شرح الألفية لابن الناظم: ٣٥٣

(٤) شرح الألفية للمرادي المسمى بتوضيح المقاصد: ٧٣٥/٢

(٥) شرح الأشموني: ٢٠١/٢

(٦) شرح الأشموني: ٢٠١/٢

وددت بمثل السيد نهد مقلص كميث إذا عطفاه ماءً تحلباً. (١)
وقول القائل:

إذا المرء عينا قر بالعيش مثيراً ولم يعن بالإحسان كان مذمماً. (٢)
على أساس أن "ماء" تمييز تقدم على عامله، وهو "تحلباً" في البيت الأول،
وأن "عينا" تمييز تقدم على عامله، وهو "قر" في البيت الثاني.
ويزعم أن ذلك سهو منه، لأن "عطفاه"، و"المرء" مرفوعان بفعل محذوف،
فسرهما الفعلان المذكوران بعدهما، والناصب للتمييز الفعلان المحذوفان.
وعلى ذلك فالتمييز في البيتين لم يقدم على عامله كما يدعى ابن مالك.
وقد نتبعت ما كتبه ابن مالك فيما وقع تحت يدي من مؤلفاته (٣) فلم أعر
على قوله:

إذا المرء قر عينا بالعيش مثيراً

والذي رأيته بعد أن أورد البيت الأول هو قول الشاعر:

ولست إذا ذرعا أضيق بضارع ولا يئس عند التعسر من يسر. (٤)

(١) البيت من الطويل، وقاله: ربيعة بن مقروم الضبي.

اللغة: السيد: الذئب. أي: رددت بفرس مثل الذئب، ونهد بالجر صفتة، أي: ضخم،
ومقلص بكسر اللام المشددة صفة أخرى، أي: طويل القوائم، وكميث صفة أخرى،
أي: حاد في عدوه وسريع، وعطفاه: جانباه

من شواهد: شرح التسهيل: ٣٠٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٤٩/١، ومغني اللبيب:
٤٦٢/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٤٧٧، وشرح شواهد المغني: ٨٦٠، والمقاصد
النحوية: ٢٢٩/٣، وشرح ابن الناظم: ٣٥١، وابن السجري: ٣٣/١.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول

من شواهد: مغني اللبيب: ٤٦٢/٢، وحاشية الخضري: ٢٢٥/١

(٣) ينظر شرح التسهيل: ٣٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٤٩/١، وشرح عمدة الحافظ: ٤٧٧

(٤) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله. من شواهد: شرح التسهيل: ٣٠٣/٢، وشرح الكافية

الشافية: ٣٤٩/١، وشرح ابن الناظم: ٣٥٢، والمقاصد النحوية: ٢٣٣/٣

على أساس أن "ذرا" تمييز تقدم على عامله المتصرف الذي هو "أضيق" كما يرى ابن مالك. (١)

ويبدو أن الشيخ الأشموني نقل ذلك عن ابن هشام في مغني اللبيب. (٢)
وذكر الشيخ أصحاب الرأي الثاني، وهم المجيزون، وحجتهم، فقال:
"وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجرمي القياس عليه محتجين بما ذكر،
وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف..." (٣)

رأي الباحث

والراجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكسائي، والمازني والمبرد والجرمي من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، وذلك لأسباب منها:
(١) أن السماع يؤيده، إذ ورد التقديم في غير شاهد، مما يؤكد قوة هذا الرأي، وصحته.

(٢) أنه لا عبرة لما ذهب إليه المانعون من تضعيف رواية برواية غيرها، أو مقابلة رواية برواية لأن الروايتين ثابتتان، ولا ترجيح لواحدة على الأخرى.

(٣) أن القياس أيضا يؤيده، وذلك قياس على سائر الفضلات التي تقدم على عاملها المتصرف، كالمفعول به في نحو: خالدًا ضرب زيد، والحال في نحو: راكبا جاء علي.

(٤) وأما ما زعمه المانعون من أن علة المنع كون التمييز فاعلا في الأصل ففيه ضعف، لأن من التمييز ما لا يكون فاعلا في الأصل، كقوله تعالى: «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا». (٤)

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٤٩/١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٦٢/٢، ٤٦٣.

(٣) شرح الأشموني: ٢٠٢/٢.

(٤) القمر: ١٢.

وكذلك فإن الفاعل لما صار على صورة الفضلة أبيض له أن يتقدم.
وأما ما زعمه بعضهم كالفارسي من أن التمييز كالنعت في الإيضاح،
والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه فضيف أيضا، لأن التمييز يجوز
أن يتقدم على المميز بخلاف النعت فلا يتقدم على منوعته. (١)
وعلى الرغم من قوة دليل المجيزين السماعية والقياسية فإن الأرجح عندي
أن يقتصر جواز التقديم على الشعر فقط، لأن الشواهد المسموعة عن العرب
جاءت كلها في الشعر دون النثر.
ولعل في هذا الرأي توسط بين الفريقين.

الإتباع على محل ما أضيف إليه المصدر من فاعل أو مفعول

إذا أضيف المصدر فيما أن يضاف إلى فاعله وينصب مفعوله، نحو قوله تعالى: « وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ .. »^(١) أو يضاف إلى مفعوله ويرفع فاعله نحو قول القائل:

ألا إن ظلم نفسه المرء بين إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا^(٢)
أضاف المصدر "ظلم" إلى مفعوله، وهو "نفسه"، ورفع فاعله الذي هو "المرء".

وإذا أتبع المضاف إليه في الحالتين فقد اتفق النحويون على جواز إتباعه على اللفظ، وهو الجر لكنهم اختلفوا في الإتباع على المحل. أي نصب التابع إذا أضيف المصدر إلى مفعوله. ورفع إذا أضيف إلى فاعله.

فسيبويه وبعض البصريين لا يجيزون الإتباع على المحل، لأن شرط ذلك ندهم أن لا يتغير محرزه عند التصريح به. وهو هنا لو صرح برفع الفاعل، أو ندب المفعول لتغير العامل بزيادة التتوين.^(٣)

وأجاز الكوفيون وبعض البصريين الإتباع على المحل، لأنهم لا يشترطون ما يشترطه غيرهم من جوز المحرز.^(٤)

ووافق ابن مالك الكوفيين في ذلك، وخرج على مذهبه قراءة من قرأ قوله تعالى: « أُوْتِيكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ ».^(٥) بالرفع.

قال ابن مالك معلقا على الآية: "فهذا شاهد على رفع المعطوف، لكون المجرور فاعلا في المعنى."^(٦)

(١) الحج: من الآية: ٤٠

(٢) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٥/٢، والتصريح: ٦٣/٢

(٣) همع الهوامع: ٢٠٨/٣

(٤) همع الهوامع: ٢٠٨/٣

(٥) البقرة: من الآية: ١٦١، وهي قراءة الحسن. للبحر المحيط: ٤٦٠/١

(٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٥/٢

واستدل على ذلك أيضا بقول القائل:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحون على سمعان من جار. (١)

غير أن الاختيار عند أصحاب هذا الرأي الحمل على اللفظ، إلا أن يفصل بين التابع والمتبوع بشيء فيستوي الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى. نحو: يعجبني ضرب زيد خالدًا وبكرا. حيث عطف "بكرا" بالنصب على محل "زيد"، لأنه مفعول به في الأصل، وقد فصل بينهما بالفاعل الذي هو "خالد". (٢)

وذكر أبو حيان أنهم كذلك يلتزمون ذكر الفاعل في الإتياع على محل المفعول به المجرور، نحو: عجبت من ضرب خالد وعليًا بكر. (٣)

وخرج المانعون ما استدل به الكوفيون على غير ما استدلوا به. حيث ذكروا أنه إذا جاء ما أوهم الحمل على موضع المجرور أضمروا له ناصبا إن كان محله النصب، أو رافعا إن كان محله الرفع، إما فعلا أو منونا من جنس ذلك المضاف. (٤)

لذلك خرج ابن جني قراءة قوله تعالى: "أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون" على جعل "الملائكة" في الآية مرفوعا بفعل مضمر دل عليه المصدر.

قال ابن جني معلقا على الآية الكريمة: "هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه "لعنة الله". أي تلعنهم الملائكة والناس أجمعون، لأنه إذا قال عليهم لعنة الله فكأنه قال: يلعنهم الله". (٥)

(١) البيت من البسيط، ولا يعلم قائله.

اللغة: اللعنة: الطرد، وسمعان: اسم رجل.

من شواهد: سيبويه: ٢/٢١٩، والإنصاف: ١/١١٨، والجنسي الداني: ٣٥٦، وهمع الهوامع: ١/١٧٤، ٢/٧٠، ويروى "والصالحين" بالعطف على اللفظ. ولا يكون فيه شاهد هنا.

(٢) همع الهوامع: ٣/٢٠٨

(٣) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ٣/١٧٧.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣/٤٨١

(٥) المحتسب لابن جني: ١/١١٦

وذهب أبو عمرو الجرمي مذهبا ثالثا في هذه المسألة حيث أجاز الإتياع على المحل في العطف والبدل دون النعت والتوكيد على أساس أن العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول بخلاف النعت والتوكيد فالعامل فيهما واحد، ومحال وهما شيء واحد أن يكون الشيء مجرورا ومرفوعا، أو مجرورا ومنصوبا. (١)

وما ذهب إليه الجرمي مخالف للسمع، فقد جاء الإتياع على المحل في النعت في قول القائل:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم. (٢)

حيث أضاف المصدر إلى فاعله في قوله "طلب المعقب"، ووصف الفاعل بقوله "المظلوم" بالرفع على المحل.

وقول الآخر:

السالك الثغرة اليقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل. (٣)

حيث أضاف "مشي"، وهو مصدر إلى "الهلوك"، وهو فاعله، ورفع "الفضل" على أنه نعت على الموضع للهلوك.

(١) همع الهوامع: ١٠٩/٣

(٢) البيت من الكامل قاله: لبيد العامري يصف حمارا وحشيا، وأتانا. ديوانه: ١٢٨

اللغة: تهجر: سار في الهاجرة، والضمير فيه للحمار، و"طلب" مفعول مطلق للفعل "هاج" على حد قولهم: "قعدت جلوسا". والمعقب بكسر القاف: الغريم الطالب، وهو مضاف إليه، وحقه مفعول به، والمظلوم نعت للمعقب على محله.

من شواهد الإنصاف: ٢٣٢/١، والتصريح: ٦٥/٢، وابن يعيش: ٤٦/٢، وشرح ابن عقيل مع الخضري: ٢٤/٢.

(٣) البيت من البسيط، قاله: المتتخل الهذلي.

اللغة: الثغرة: كل ثنية فيها خوف من الأعداء. والهلوك: المرأة الفاجرة، والخيعل قميص لا كم له، والفضل بضم الفاء والضاد: المرأة اللابسة ثوب الخلوة.

من شواهد: شرح التسهيل: ٤٤٧/٢، وتذكرة النحاة: ٣٤٦، وشرح عمدة الحافظ: ٧٠١، وهمع الهوامع: ٢٨٠/٣، وأشعار الهذليين: ١٢٨١/٣.

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ المصدر إذا أضيف، وموقع ما أضيف إليه من الإعراب، فقال:
"فالمضاف إليه المصدر إن كان فاعلا فمحلّه رفع، وإن كان مفعولا فمحلّه نصب
إن قدر بأن وفعل الفاعل، ورفع إن قدر بأن وفعل المفعول، فنقول: عجبت من
ضرب زيد الظريف بالرفع .." (١)

واستدل للإتباع على الرفع بقول القائل:

حتى تهجر في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم
وقول الآخر:

السالك الثغرة اليقظان سالكها مشي الهلوك عليها الخيل الفضل
ثم مثل للإتباع على المحل في النصب فقال: "وتقول: عجبت من أكل
الخبز واللحم، فالجر على اللفظ والنصب على المحل" (٢)

واستدل له من الشعر بقول القائل:

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس واللياناس (٣)
وعلق علي قول ابن مالك:

وجر ما يتبع ما جر ومن راعي في الإتباع المحل فحسن
مفصلا المذاهب في ذلك فقال: "ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في
جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين.

(١) شرح الأشموني: ٢٩٠/٢

(٢) شرح الأشموني: ٢٩٠/٢، ٢٩١

(٣) رجز قاله: رؤية. ملحقات ديوانه: ١٨٧، وقيل لزياد العنبري

اللغة: داينت: من المدائنة، والهاء في "بها" تعود على المغنية. وحسانا: اسم لرجل
من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٥/٦،
والتصريح: ٦٥/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٤/٢، ومغني اللبيب: ٤٧٦/٢، وهمع الهوامع:
٢٠٨/٣.

وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتياع على المحل.

وفصل أبو عمرو، فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت".^(١)
ثم قال الشيخ: "والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر..."^(٢)

وفهم من كلام الشيخ السابق أمور:

- (١) أنه ذكر مذاهب النحويين في هذه المسألة.
- (٢) أنه وافق الكوفيين في جواز الإتياع على المحل، واستدل على صحة مذهبه بما جاء مسموعا عن العرب في غير شاهد.
- (٣) لم يلتفت الشيخ إلى تأويلات البصريين بدعوى أنها خلاف الظاهر.
- (٤) لم يوافق ما ذهب إليه الجرمي حين خص جواز الإتياع على المحل بالعطف والبدل، دون التوكيد والنعت، وأجازه في بقية التوابع.

رأي الباحث

والراجح في تقديري ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقا لمذهب الكوفيين من جواز الإتياع على محل ما أضيف إليه المصدر، وذلك لأمرين:
أحدهما: ثبوت ذلك في لغة العرب، وكثرته في غير شاهد.
من ذلك قول القائل:

هويت ثناءً مستطابا مؤبدا فلم تخل من تمهيد مجد وسؤددا.^(٣)

عطف "سؤددا" بالنصب على محل "مجد" الذي هو في محل نصب مفعول

(١) شرح الأشموني: ٢٩١/٢

(٢) المصدر السابق: ٢٩١/٢.

(٣) البيت من الطويل. لا يعلم قائله.

من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٤٧/٢، ومغني اللبيب: ٤٧٥/٢.

به للمصدر "تمهيد"، فهو من إضافة المصدر لمفعوله.

الثاني: أن اللجوء إلى التأويل - كما زعم البصريون - بحذف عامل
النصب، أو الرفع فيه تعسف، ولا يرتكب مثل ذلك إلا عند تعذر غيره.

ولاشك أن الحمل على المحل مع عدم الحذف أولى من التقدير، والحذف ،
لأن ما لا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير.

كما أن ما ذهب إليه الجرمي من جعل الإتياع على المحل خاصا بالعطف
والبدل ضعيف، لأنه ثبت الإتياع على المحل في غيرهما.

عمل اسم المصدر

ذكر النحويون أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع:

أحدها: ما كان علما، وهو ما دل على معنى المصدر دلالة مغنبة على الألف واللام، لتضمن الإشارة إلى حقيقة، نحو: "يسار" في قول الشاعر:

فقلت امكثي حتى يسار لعننا نجح معا قالت أعاما وقابله ٢٤. (١)

ونحو: "برة"، و"فجار" في قول القائل:

إننا افتسما خطيننا بيننا فحملت برة واحتملت فجار. (٢)

فهذه وأمثالها لا تعمل عمل الفعل اتفاقا، لأنها خالفت المصادر الأصلية، بكونها يقصد بها الشياخ.

قال ابن مالك فيها: "ولا تضاف، ولا تقبل الألف واللام، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل بالفعل. ولذلك لم تقم مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل، أو تبين نوعه، أو مراته....." (٣)

الثاني: ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة، نحو "مضرب"، و"مقتل"، و"محمدة".

(١) البيت من الطويل، وينسب لحميد بن ثور. ديوانه: ٥٥ من شواهد سيبويه: ٧٤/٣، والنكت للأعلم: ٨٥٣/٢، والأمالى الشجرية: ١١٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٤، وشرح التسهيل: ٤٤٨/٢، والمخصص: ٦٤/١٧، والتصريح: ١٢٥/١، و"يسار" علم لليسر.

(٢) البيت من الكامل، قاله النابغة الذبياني: ديوانه: ٥٥ من شواهد: سيبويه: ٢٧٤/٣، والخصائص: ١٩٨/٢، وإصلاح المنطق: ٣٣٦، والمفصل: ٥٣/٤، وشرح عمدة الحافظ: ١٤١ وشرح التسهيل: ٤٤٨/٢، وجمهرة اللغة: ٤٦٣، وخرانة الأدب: ٣٢٧/٦.

و"فجار" علم للفجور، و"برة" علم للبر. وذلك إن كانا من "أفجر"، و"أبر" أي: صيره ذا فجور، وذا بر. فإن كان من "فجر"، و"بر" الثلاثين فهما مصدران. انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢٣/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٤٤٨/٢

واختلف النحويون في هذا النوع هل هو مصدر؟ أو اسم مصدر؟ فذهب بعضهم كالعلامة الرضي إلى أنه اسم مصدر وقال غيره كابن هشام: إنه في الأصل مصدر، لكنه سمي باسم المصدر تجوزاً.

يقول العلامة الرضي: "ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيطان: أحدهما ما دل على معنى المصدر مزيداً في أوله ميم كالمقتل، والمستخرج. والثاني: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر..."^(١)

ويذكر ابن هشام في شرح الشذور أن اسم المصدر يطلق على ثلاثة أمور: أحدها ما يعمل اتفاقاً، وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة كالمضرب والمقتل وإنما هو مصدر في الحقيقة، ويسمى المصدر الميمي. وإنما سموه أحياناً اسم مصدر تجوزاً...^(٢) وسواء كان هذا النوع مصدراً، أم اسم مصدر فإنه لا خلاف بين النحاة في عمله.

ومما عمل مبدوءاً بميم قول القائل:

أظلم إن مصابكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم.^(٣)

على أساس أن "مصابكم" اسم مصدر أضيف إلى فاعله، وهو الكاف، و"رجلاً" مفعوله.

الثالث: ما جاوز فعله الثلاثي، وهو بوزن الثلاثي. وهو: ما دل على معنى

(١) شرح الكافية للرضي: ٤٨١/٣

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام: ٤١٠

(٣) بيت من الكامل، قاله: الحارث بن خالد المخزومي. ديوانه: ٩١

وظلم: اسم امرأة، منادى مرخم، و"مصابكم" مضاف إلى فاعله، و"رجلاً" مفعوله، وجملة "أهدى السلام" صفة له، و"تحية" مفعول مطلق على حد قولهم: فعدت جلوساً، و"ظلم" خبر "إن".

من شواهد: شرح التسهيل: ٤٥٢/٢، وشرح التصريح: ٦٤/٢، ومغني اللبيب:

٥٣٨/٢، وشرح شذور الذهب: ٤١٠، وهمع الهوامع: ٤٥/٢.

المصدر، وخالفه. بخلوه لفظاً وتقديراً دون عوض من بعض ما في فعله. (١)
وذلك مثل: توضأ وضوءاً، واغتسل غسلًا، فهما اسما مصدر، لا مصدر،
وكان حق المصدر فيهما أن يقال توضحوا، واغتسالا.

وهذا النوع اختلف في إعماله. فمنعه البصريون، لأن أصل وضعه لغير
المصدر، فالوضوء موضوع لما يتوضأ به، والغسل لما يغتسل به، ثم استعمل
في الحدث. (٢)

وما جاء مخالفاً لذلك عدوه ضرورة لا يقاس عليها. (٣) وأضمرُوا فعلاً
ينصب ما جاء منصوباً بعد اسم المصدر. نقل ذلك عنهم أبو حيان الأندلسي. (٤)
وذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله، وإجرائه مجرى المصدر،
والقياس عليه على أساس أنه الآن دال على الحدث. (٥)

واستدلوا له من الشعر والنثر

فمن شواهدهم من الشعر قول القائل:

إذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الآمال إلا ميسرا. (٦)

(١) احترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً، ولم يخل تقديراً، نحو قتيل، فإنه
مصدر "قاتل"، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً، ولم
يخل تقديراً، ولذلك نطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتالا، لكن انقلبت الألف
ياء لكسر ما قبلها، فهو مصدر. واحترز بجملة "دون تعويض" مما خلا من بعض ما
في فعله لفظاً وتقديراً، لكن عوض عنه شيء، فإنه لا يكون اسم مصدر، بل مصدر،
نحو "عدة" فإنه مصدر "وعد"، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً، وتقديراً، لكن
عوض عنها التاء. انظر شرح ابن عقيل مع الخضري: ٢٣/٢

(٢) التصريح على التوضيح: ٦٤/٢

(٣) توضيح المقاصد للمراي: ٨٤٦/٢

(٤) ارتشاف الضرب: ١٧٩/٣

(٥) التصريح على التوضيح: ٦٤/٢.

(٦) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله.

من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٤٥٠/٢، وشرح ابن عقيل مع الخضري: ٢٣/٢،

والمقاصد النحوية: ٥٢٥/٣.

وقول القائل:

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا. (١)

وقول الآخر:

بعشرتك الكرام تعد منهم فلا ترين غيرهم أوفيا. (٢)

وأوجه الأدلة في الأبيات السابقة أن "عون" في البيت الأول اسم مصدر أضيف إلى فاعله، وهو "الخالق"، ونصب "المرء" على المفعولية، ولو كان مصدر القيل "إعانة".

وفي البيت الثاني في قوله "عطائك" إذ هو اسم مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف، وقد نصب مفعوله الثاني، وهو "المائة الرتاعا"، ومفعول الأول محذوف. أي: عطائك إياي بالمائة. أما المصدر فهو إعطاء.

وفي البيت الثالث في قوله "بعشرتك"، وهو اسم مصدر مضاف إلى فاعله، وهو الكاف، ونصف مفعوله، وهو "الكرام"، والمصدر منه "معاشرة".

ومن شواهدهم من النثر ما روي عن السيدة عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت: "من قبله الرجل زوجته الوضوء...." (٣)

(١) من الوافر، قاله القطامي: ديوانه: ٣٧

اللغة: كفرا معناه جحدا، وهو منصوب بفعل محذوف من لفظه، والهمزة للاستفهام الإنكاري، ومائة منصوب باسم المصدر، والرتاعا بكسر الراء صفة لما قبلها، وهي الإبل التي ترتع.

من شواهد: شرح التسهيل: ٤٥٠/٢، وتذكرة النحاة: ٤٥٦، والتصريح على التوضيح: ٦٤/٢، وشرح ابن عقيل مع الخضري: ٢٤/٢، والهمع: ١٨٨/١، ومعاهد التنصيص: ١٧٩/١.

(٢) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله.

من شواهد: شرح التسهيل: ٤٥٠/٢، وشرح ابن عقيل مع الخضري: ٢٤/٢.

(٣) ويروي "امرأته" بدلا من "زوجته" وهذا الحديث رواه ابن مسعود في الموطأ باب الطهارة: ١٥/١

ووجه الدليل في العبارة السابقة أن "قبلة" اسم مصدر أضيف إلى فاعله، وهو "الرجل" وعمل النصب في مفعوله، وهو "زوجته"، والمصدر تقبيل.

وأجاز بعضهم إعمال اسم المصدر، لكن على قلة.

يقول ابن عقيل في شرحه على الألفية: "وإعمال اسم المصدر قليل، ومن ادعى الإجماع على جوازه فقد وهم، فإن الخلاف فيه مشهور .. أ. هـ (١)

وقد وافق البصريين بعض النحويين كابن عصفور، فقال: "وأما الاسم الذي في معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سمع" (٢)

وقال عن مذهب الكوفيين: "وأهل الكوفية يجيزون ذلك، ويجعلونه مقيسا، وهذا خطأ، لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس ... (٣)

ووافق الكوفيين بعض النحويين كابن مالك، والعلامة الرضي، وأبي حيان، وغيرهم. (٤)

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ الأشموني أنواع اسم المصدر فقال: "اعلم أن اسم المصدر على ثلاثة أنواع: علم، نحو: يسار، وفجار، وبيرة. وهذا لا يعمل اتفاقا. وذو ميم مزيدة لغير مفاعلة، كالمضرب، والمحمدة. وهذا كالمصدر اتفاقا. ومنه قوله:

أظلموم إن مصابكم رجلا أهدي السلام تحية ظلم
والاحتراز بغير مفاعلة من نحو: مضاربة من قولك: ضارب مضاربة، فإنها مصدر.

وغير هذين، وهو مراد الناظم فيه خلاف. فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون والبغداديون.

(١) شرح ابن عقيل: ٢٣/٢

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١١٩/٢

(٣) المصدر السابق: ١٢٠/٢

(٤) تذكرة النحاة لأبي حيان: ٤٥٦.

ومنه قوله:

أفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا؟.

وقوله:

بعشرتك الكرام تعد منهم

وقوله:

قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كنا. (١)

وقوله:

لأن ثواب الله كل موحد جنا من الفردوس فيها يخلد. (٢)

وقول عائشة - رضي الله عنها - : " من قبله الرجل امرأته الوضوء

.... أ. هـ " (٣)

ويتبين من كلام الشيخ السابق أمور:

أولها: موافقته للكوفيين، والبغداديين في جواز عمل اسم المصدر عمل

فعله. ويدل عليه ما يأتي:

- (١) البيت من البسيط، وقائله مجهول، ويروى "دعدا" بدل "هندا".
من شواهد: شرح التسهيل: ٤٥٠/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٧، ٤١٤، وشرح ابن عقيل: ٢٣/٢.
والشاهد في قوله "كلامك هندا"، وحيث إن "كلامك" اسم مصدر، وقد عمل، والفعل منه "كلم" بتضعيف اللام ولو كان مصدرا ل قيل "تكليم".
- (٢) البيت من الطويل، قاله حسان بن ثابت. ديوانه: ٣٣٩
والشاهد في قوله: "ثواب الله كل موحد" حيث أعمل اسم المصدر الذي هو "ثواب" عمل الفعل، فنصب به المفعول، وهو "كل موحد" بعد أن أضافه لفاعله، وهو لفظ الجلالة. والفعل منه: أثاب.
- من شواهد: شرح التسهيل: ٤٤٩/٢، وشرح شذور الذهب: ٤١٣، وهمع الهوامع: ٥٢/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٦٩٤، والدرر: ٢٦٣/٥، ولسان العرب "فردوس".
- (٣) شرح الأشموني على الألفية: ٢٨٧/٢، ٢٨٨

(١) — أنه ذكر الخلاف في هذه المسألة، ولم يعترض على مذهب الكوفيين كما فعل غيره من النحويين كابن عصفور الذي خطأهم.

(٢) — أنه استدل لمذهب الكوفيين ومن وافقهم بعدد غير قليل من الشواهد الثابتة عن العرب شعرا ونثرا.

(٣) — أنه لم يصرف تلك الشواهد عن وجهها، ولم يؤولها على غير ما ذهب إليه الكوفيون، ولم ير فيها شذوذا أو ضرورة، كما قال البصريون، ومن تابعهم.

ثانيها: يبدو من كلام الشيخ أيضا أنه يجيز القياس في هذه المسألة، إذ لم يصرح بقصر ما ورد فيها على المسموع بدليل أنه لم يقل ذلك.

ثالثها: على الرغم من موافقة الشيخ للكوفيين في جواز إعمال اسم المصدر، والقياس عليه إلا أنه عدّه قليلا ويدل على ذلك قوله: "تنبيه: إعمال اسم المصدر قليل..."^(١)

وهو بذلك تابع لبعض النحويين كابن عقيل وغيره حين جعلوا إعمال اسم المصدر قليلا.

رأي الباحث

وبالنظر إلى الخلاف الذي دار في هذه المسألة، وما ورد فيها من شواهد متنوعة يترجح عندي ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقا لمذهب الكوفيين والبغاددة من جواز إعمال اسم المصدر عمل المصدر في غير ضرورة، أو شذوذ، وذلك لأسباب:

أحدها: ثبوت ذلك في عديد من الشواهد، وتووعها بين الشعر والنثر يؤكد قوة مذهب الكوفيين.

الثاني: أن ادعاء الضرورة، أو الشذوذ الذي ذهب إليه البصريون، ومن وافقهم إنما يكون في شاهد أو شاهدين. لكن ثبوته في غير شاهد يؤكد قياسية هذه المسألة.

الثالث: كما أن التأويل الذي لجأ إليه البصريون من إضمار فعل من معنى اسم المصدر فيه تعسف، خاصة أن اسم المصدر دل على الحدث في صورته الجديدة.

جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف

إذا كانت الصفة المشبهة نكرة، وكان معمولها مضافاً إلى ضمير الموصوف نحو: زيد حسن وجهه، وهند حسنة وجهها. رفع معمولها، وهو "وجهه" بالاتفاق. وذلك هو الأصل.

لكن ورد عن العرب جر ذلك الم معمول. وذلك ما وقع فيه خلاف بين النحويين.

فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه قبيح، لذلك خصوه بضرورة الشعر. (١).

يقول سيبويه: "وقد جاء في الشعر: حسنة وجهها، شبهوه بحسنة الوجه، وذلك رديء، لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول، كما أنه من سببه بالألف واللام. قال الشماخ: (٢)

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٥٠٤/٣

(٢) بيتان من الطويل للشماخ. ديوانه: ٣٠٧، ٣٠٨

اللغة: الدمنة بكسر الدال: ما بقي من آثار الديار. وعرس الركيب: أي نزل القوم للاستراحة وفيهما بمعنى: عليهما. وحقل الرخامي: اسم موضع. وعفا: درس، والطلل: آثار الديار. والربعان: الدار والمنزل. والصفاء: الصخر الأملس من الجبل. والجارتان: الإثقيتان، وهما صخرتان توضعان تحت القدر بكسر القاف، تقربان من الجبل، فيقوم الجبل مقام صخرة ثالثة تكون تحت القدر، والكميت: اللون بين الأسود والأحمر، والجونة: السواد. والمصطلى: موضع احتراق النار.

وقوله: "جارتا صفاء" فاعل "أقامت".

من شواهد: شرح الكافية للرضي: ٢٦٤/٢، ٥٠٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش:

٨٦، ٨٣/٦. وجمع الهوامع: ٦٦/٣، والنكت للأعلم: ١٥٣/١، ٣٠١، والدرر:

٢٨١/٥، والصاحبي في فقه اللغة: ٢١٠

أمن دمنتين عرس الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا ظلاهما
أقامت على ربعيها جارتا صفا كميئا الأعلى جونتاً مصطلاهما..^(١)
ومحل الاستشهاد عند سيبويه في البيت الثاني من البيتين السابقين في قوله
"جونتاً مصطلاهما" حيث أضاف الصفة المشبهة المنكرة، وهي "جونتاً" إلى اسم
ظاهر مضاف إلى ضمير الموصوف، وهو "مصطلاهما"، والموصوف قوله:
"جارتا صفا".

وعلى النحاة القبح، أو الرداءة بأن الإضافة في هذا الباب لا تقع إلا بعد
تحويل الإسناد إلى ضمير الموصوف، ونصب المعمول الذي كان مرفوعاً على
التشبيه بالمفعول به، ليكون في صورة الفضلة، فتسهل إضافة الصفة إليه.
وعلى ذلك فالإضافة داخلة عليه بعد دخول النصب فيه.

لذلك كان قولك: "حسن وجهه" بالإضافة محولاً عن: "حسن وجهه"
بالنصب. والإضافة هنا إنما تكون للتخفيف، ورفع القبح. فإذا قيل: حسن وجهه
لم يتحقق التخفيف على الوجه الأتم، ولم يبلغ به أقصى ما يمكن منه. وإنما
اقتصر منه على أهون التخفيفين، وهو حذف التنوين، ولم يتعرض لأعظمهما مع
الإمكان وهو حذف الضمير المضاف إليه لوجه مع الاستغناء عنه بما استكن في
الصفة، ويجري هذا في كلامهم مجرى التكرير للشيء بعد ذكره.^(٢)

وقد أنكر بعض النحويين على سيبويه ما ذهب إليه، وخرج البيت على
غير ما ادعاه، مما يفيد أنه يمنع جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير
الموصوف مطلقاً. ونسب ذلك للمبرد.^(٣)

فقد جعل الضمير في "مصطلاهما" يعود على "الأعلى"، وليس إلى "جارتا صفا".

(١) الكتاب لسبويه: ١٠٢/١ بولاق.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٥٠٤/٣، وانظر: سيبويه والضرورة الشعرية
للدكتور/ إبراهيم حسن ص: ٢٩٥.

(٣) شرح جمل الزجاجة لابن عصفور: ٣٣/١ تحقيق فواز الشاعر.

فجعل الضمير يعود إلى "الأعالي" على صيغة التثنية، لأنهما في المعنى "أعليان"، فوق الجمع موقع التثنية، لأنه من باب قولهم: "قطعت رعوس الكبيشين".
فيكون نظير قول القائل:

متى ما تلقني فردين ترجف روائف إيتيك وتستطارا. (١)
فالألف في "تستطارا" راجع إلى "روائف"، لأنه بمعنى "رائفتين"، فكأنه قال:
"جونتا مصطلى الأعالي".

فليس فيه إلا ضمير واحد، وهو المستكن في "جونتا". فهو مثل قولك: زيد
حسن الغلام قبيح فعله. أي: فعل الغلام. (٢) وممن منع ذلك أيضا ابن بابشاذ. (٣)
قال العلامة الرضي: "ومنعها ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت (٤) وهو
إضافة الشيء إلى نفسه... (٥)".

وأبطل ابن عصفور ما ذهب إليه المبرد حين أعاد الضمير في
"مصطلهما" إلى الأعالي، فقال: "والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى،
وضعف اللفظ. فأما ضعف اللفظ فإن عود الضمير ينبغي أن يكون على حسبه
في اللفظ، وحمله في المعنى قليل. وأما فساد المعنى فإنه يكون المعنى إذ ذاك
"جونتا مصطلى الأعالي" والمصطلى إنما هو للجارتين، لا للأعالي،
فيصير ذلك بمنزلة قولك: مررت برجل حسن وجه رأسه، فتضيف الوجه إلى

-
- (١) البيت من الوافر، قاله عنقرة بن شداد يهجو عمارة بن زياد. ديوانه: ٢٣٤
اللغة: فردين: منفردا، ترجف: تضطرب. الروائف جمع رائفة: وهو طرف الإلية.
من شواهد: شرح الكافية للرضي: ٤٢٦/٣، ٥٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش:
٥٥/٢، ٨٧/٦، وشرح عمدة الحافظ: ٤٦٠، وأمالي ابن الحاجب: ٤٥١/١، وأسرار
العربية: ١٩١، والتصريح على التوضيح: ٢٩٤/٢.
(٢) شرح الكافية للرضي: ٥٠٥/٣
(٣) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن سليمان. من مصنفاته: شرح الجمل للزجاجي. توفي
سنة ٤٦٩هـ. انظر معجم الأدباء: ١٧/١٢، وإنباء الرواة: ٩٥/٢ - ٩٧.
(٤) يريد أنه واه، ضعيف.
(٥) شرح الكافية للرضي: ٥٠٤/٣.

الرأس، وإنما هو للرجل. فكما أن العرب لا تقول هذا، فكذلك لا تقول ما هو بمنزلته...»^(١)

وقد أجاز الكوفيون في سعة الكلام واختياره ما قصره سيبويه والبصريون على الضرورة اعتمادا على ما ورد مسموعا.^(٢)

فقد جاء في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - في صفة الدجال: "أعور عينه اليمنى"^(٣). وفي حديث أم زرع: "صفر وشاحها"^(٤) وفي صفة النبي - صلى الله عليه وسلم - : "شثن أصابعه"^(٥).

وعلل العلامة الرضي جواز ذلك بلا قبح مطلقا عند الكوفيين بأنهم نظروا إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة، وهو حذف التنوين.^(٦)

لكنه نعى على من منع الجر لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه بأنه لو امتنع هنا لامتنع كذلك في المحضة. وقد قيل فيها "واحد أمه" و"عبد بطنه"، و"صدر بلده"، و"طبيب مصره"^(٧).

ووافق الكوفيين ابن مالك، وصحح مذهبهم في شرحه على التسهيل، فقال: "وقد أجاز ذلك الكوفيون في الكلام نثره، ونظمه، ومنع

-
- (١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٤/٢
(٢) انظر رأي الكوفيين في شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤٧٨/١، وشرح الكافية للرضي: ٥٠٤/٣، وارتشاف الضرب لأبي حيان: ٢٤٧/٣.
(٣) روي بعدة ألفاظ منها "أعور عينه اليمنى". رواه البخاري في اللباس باب: ٦٨، والفتن باب: ٣٦، وأخرجه أحمد: ٣٧/٢، ١٢٤، ١٣١.
(٤) الحديث أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر حديث أم زرع ٣٧٦/٢ طبعة الحلبي برواية: صفر ردائها. وصفر بكسر الصاد. والمعنى أنها ضامرة البطن، والوشاح شيء مرصع بالجواهر تجعله المرأة من الملوك بين عاتقها وكشحتها.
(٥) جاءت هذه العبارة برواية "شثن الكفين". أخرجه أحمد: ٨٩/١، ٩٦، ١٠١، والترمذي في المناقب ٥٩٨/٥.
(٦) شرح الكافية للرضي: ٥٠٤/٣.
(٧) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٥٠٤/٣.

سيبويه جوازه في غير الشعر، ومنعه المبرد مطلقا. والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون من جوازه مطلقا....^(١)

لكنه ضعفه في شرحه على الكافية قائلا: "وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في الحديث، كقوله في حديث أم زرع "صفر وشاحها"، وفي حديث الدجال "أعور عينه اليمنى"، وفي وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - : "شئن أصابعه". ومع جوازه ففيه ضعف...^(٢)

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ مذهب النحويين ، فقال عن مذهب سيبويه: "والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات"^(٣) وذكر مذهب المبرد قائلا: "ومنعه المبرد مطلقا، لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه..^(٤) ويقصد بإضافة الشيء إلى نفسه أن الوصف عين مرفوعة في المعنى.

وقال عن مذهب الكوفيين: "وأجازة الكوفيون في السعة، وهو الصحيح. ففي حديث أم زرع "صفر وشاحها". وفي حديث الدجال "أعور عينه اليمنى"، وفي صفة النبي - ﷺ - : "شئن أصابعه".^(٥)

ويتضح من كلام الشيخ السابق أمور:

أولها: أنه لم يوافق سيبويه والبصريين فيما ذهبوا إليه من جعل جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف خاصة بالضرورة، ولم يذهب إلى ما ذهب إليه بعضهم كالمررد، وابن بابشاذ من منعها مطلقا، وتأويل ما ورد منها.

(١) شرح التسهيل: ٤٢٣/٢

(٢) شرح الكافية الشافية: ٤٧٨/١

(٣) شرح الأشموني: ١٢/٣

(٤) المصدر السابق: ١٢/٣

(٥) المصدر السابق: ١٢/٣

الثاني: أنه وافق الكوفيين في إجازتهم ذلك مطلقا في سعة الكلام واختياره، وأعلن ذلك صراحة بقوله عن مذهبهم "وهو الصحيح".

الثالث: أنه قبل أدلتهم، ولم يضعفها، أو يؤولها كما فعل غيره.

رأي الباحث

من خلال دراسة هذه المسألة، وبيان مذاهب النحويين فيها، وما ورد فيها من شواهد يتبين عندي ما يلي:

أولاً: قوة مذهب الكوفيين، ومن وافقهم لثبوت ذلك في الشواهد العربية التي تؤكد صحة رأيهم.

ثانياً: ضعف مذهب سيوييه والبصريين حين خصوا ذلك بضرورة الشعر، لثبوت ذلك في غير شاهد. لذلك قال ابن مالك بعد أن ساق أربعة شواهد: "فهذه أربعة شواهد من أفصح الكلام الذي لا ضرورة فيه تدل على صحة استعمال: مررت برجل حسن وجهه .." (١)

ثالثاً: فساد مذهب المبرد حين منع ذلك مطلقا في الشعر والنثر، وإذا كان قد سلم له ما ادعاه - على ضعفه في قول القائل:

أقامت على ربعين جارتنا صفا كميّتا الأعالي جونتنا مصطلاما
فلن يسلم له في بقية الشواهد.

رابعاً: أن الأرجح في تقديري في هذه المسألة ما ذهب إليه ابن مالك في شرحه على الكافية الشافية من جواز جر الصفة المشبهة المنكرة المضاف إلى ضمير الموصوف لكن على ضعف، أو قلة.

إسناد نعم وبئس إلى الذي

اختلف النحويون في إسناد نعم وبئس إلى "الذي".

فالكوفيون وجماعة من البصريين لا يجيزون ذلك، فلا يقال عندهم: نعم الذي أمن زيد.

وحجتهم في ذلك أن القياس يمنعه، وذلك أن كل ما كان فاعلا لنعم أو
بئس، وكان مقرونا بأل كان مفسرا للضمير المستتر فيهما إذا حذف منه "أل"،
ولا يتحقق ذلك في الذي. (١)

لكن أبا العباس المبرد، وأبا علي الفارسي أجازا ذلك إذا كانت "الذي"
للجنس.

يقول المبرد في بيان مذهبه وتفصيله: "ولو قلت: نعم الذي في الدار أنت لم
يجز، لأن الذي بصلته مقصود إليه بعينه، فقد خرج عن موضع الاسم الذي لا
يكون للجنس... (٢)"

ثم قال: "فإن قلت قد جاء: « وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ » (٣) فمعناه
الجنس، فإن "الذي" إذا كانت على هذا المذهب صلحت بعد "نعم" و"بئس"، وإنما
يكره بعد هذا تلك المخصوصة... (٤)"

واستدل الشيخ أبو حيان لمذهب المبرد والفارسي بقول القائل:

لعمرى لئن أترفتم أو هجرتم لبئس الذي ما أنتم آل أبجرا. (٥)

وقد وافق ابن مالك المبرد والفارسي، ونعى على أبي الحسن الأخفش أنه
لا يجيز: نعم الذي يفعل زيد قائلا: "ومثل هذا لا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعل
بمنزلة الفاعل. ولذلك أطرده الوصف به، ومقتضى النظر الصحيح أن لا يجوز

(١) توضيح المقاصد للمرادي: ٩٠٨/٢

(٢) المقتضب للمبرد: ١٤١/٢

(٣) الزمر: ٣٣

(٤) المقتضب للمبرد: ١٤١/٢

(٥) البيت من الطويل قاله: الأبيرد. ويروى صحوتم بدل هجرتم. وأبجر هو: أبجر بن

يحيى العجلي.

والشاهد في قوله: لبئس الذي. حيث أسندت "بئس" إلى "الذي" على رأي المبرد والفارسي.
والبيت من شواهد: عمدة الحافظ: ٧٩٣، وجمهرة اللغة: ٨٢١، والارتشاف: ٢٣/٣،

والخزانة: ١٠٦/٤

مطلقا، ولا يمنع مطلقا، بل إذا قصد به الجنس جاز، وإذا قصد به العهد منع، وهذا مذهب المبرد والفارسي، وهو الصحيح...»^(١)
أما العلامة الرضي فقد أجاز هذا الرأي أيضا لكن عدده قليلا.

يقول الرضي: "ولا يمنع عند أبي علي والمبرد - وهو الحق خلافا لغيرهما - إسناد "نعم"، و"بئس" إلى "الذي" الجنسية، وكذا "من"، و"ما". وأعني الجنسية ما تكون صلتها عامة..»^(٢)

ثم قال: "وتقول: نعم الذي هو عبد زيد. وأما إن كانت صلتها مخصوصة، نحو: نعم الذي كان اليوم في الدار. والإشارة إلى شخص معين فلا يجوز. إذ يلزم فاعلها الإبهام..»^(٣)

لكنه جعله قليلا. ذكر ذلك في اعتراضه على من جعل "ما"^(٤) موصولة في قوله تعالى: «إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ»^(٥) وقوله تعالى «بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ»^(٦) فقال: "ويضعفه قله وقوع "الذي" مصرحا به فاعلا لنعم وبئس..»^(٧)

رأي الشيخ الأشموني

وافق الشيخ الكوفيين، وبعض البصريين في منع إسناد "نعم وبئس" إلى "الذي" الجنسية معتمدا على القياس.

يقول الأشموني: "وأجاز المبرد والفارسي إسناد "نعم وبئس" إلى "الذي"،

-
- (١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٤/٢
 - (٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٢٥٣، ٢٥٢/٤
 - (٣) المصدر السابق: ٢٥٣/٤
 - (٤) جعلها موصولة بعض النحويين كالفراء، وأبي علي الفارسي. انظر معاني القرآن للفراء: ٥٧/١
 - (٥) البقرة: ٢٧١
 - (٦) البقرة: ٩٠
 - (٧) شرح الكافية: ٢٥٠/٤

نحو: نعم الذي آمن زيد، كما يسندان إلى ما فيه "أل" الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون، وجماعة من البصريين، وهو القياس، لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس، وكان فيه "أل" كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعته منه. و"الذي" ليس كذلك ... أ.هـ" (١). والواضح أن الشيخ اعتمد في تأييده للكوفيين على القياس الذي اعتمدوا عليه، ولم يلتفت إلى ما ساقه المبرد من حجة.

رأي الباحث

والراجح عندي ما ذهب إليه المبرد والفارسي في جواز هذه المسألة من وجهين:

أحدهما: أن هذا الإسناد ليس على إطلاقه، وإنما خص بالذي الجنسية، وذلك يتناسب مع فاعل هذا الباب الذي يفيد العموم.

الثاني: أنه قد ثبت إسنادهما إلى "من" الموصولة، كما في قول القائل:

وكيف أُرهب أمراً أو أراع له وقد زكأت إلى بشر بن مروان
فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان. (٢)

فقد أسند "نعم" إلى "من" الموصولة في قوله: "ونعم من هو في سر وإعلان".

وإذا كان قد ثبت ذلك مع "من" الموصولة فثبوته مع "الذي" الجنسية أولى وأحق.

(١) شرح الأشموني: ٢٩/٣

(٢) بيتان من البسيط بلا نسبة

اللغة: أراع من الروع. وهو الفزع والخوف. وزكأت: لجأت.

والشاهد في قوله: ونعم من هو. حيث أسندت نعم إلى "من" الموصولة.

من شواهد: شرح التسهيل: ٣٤٤/٢، وجمهرة اللغة: ١٠٩٨، ومغني اللبيب: ٣٢٩/١،

وشرح الكافية للرضي: ٢٥٣/٤.

الخلاف في توكيد النكرة

اختلف النحويون في حكم توكيد النكرة. فذهب البصريون إلى منع توكيدها مطلقا توكيدا معنويا، سواء كانت النكرة محدودة أم غير محدودة.

وحجتهم في ذلك أمران:

أحدهما: أن النكرة شائعة، ليس لها عين ثابتة كالمعرفة، فينبغي أن لا تفتقر إلى توكيد، لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة منه.

والآخر: أن النكرة تدل على الشيوخ والعموم، والتأكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضد صاحبه، فلا يصلح أن يكون مؤكدا له. (١)

وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا إذا أفادت. (٢)

وفسر بعض النحويين - كابن هشام - الفائدة بأمرين:

أحدهما: أن يكون المنكر المؤكد محدودا، وهو ما كان موضوعا لمدة لها بداية ونهاية كيوم وشهر، وأسبوع، وحول، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، نحو "كل"، و"جميع"، ونحوهما. فيجوز عندهم أن يقال: صمت شهرا كله، ولا يجوز: صمت دهرًا كله، لعدم التحديد في "دهر".

وكذلك لا يجوز: صمت شهرا نفسه، لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة. (٣)

وفسر بعض النحويين كالعلامة الرضي إفادة النكرة بكونها معلومة المقدار، ومؤقتة، ليدخل في ذلك غير الزمن كالدرهم، والدينار، وغير ذلك مما

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٥/٢

(٢) المصدر السابق: ٤٥١/٢

(٣) التصريح على التوضيح: ١٢٤/٢

ليس بزمن. (١)

واستدل الكوفيون لصحة مذهبهم بالمسموع من كلام العرب. من ذلك قول

القائل:

إنا إذا خطافنا نقتععا قد صرت البكرة يوما أجمعا. (٢)

أكد "يوما"، وهو نكرة محدودة بقوله "أجمعا"، وهي من ألفاظ الإحاطة.

وقول القائل:

يا ليتني كنت صبيبا مرضعا تحمئني الذلفاء حولا أكتعا. (٣)

أكد "حولا"، وهو نكرة محدودة بقوله: "اكتعا"، وهو من ألفاظ الإحاطة.

وقول الآخر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب. (٤)

أكد "حول"، وهي نكرة محدودة بقوله "كله" وهي من ألفاظ الإحاطة.

(١) شرح الكافية للرضي: ٣٩٢/٢

(٢) رجز لا يعلم قائله.

اللغة: الخطاف: الحديدية المعوجة تكون في جانب البكرة. وتقعق: تحرك وسمع له

صوت. وصرت: صوتت، والبكرة: ما يستقى عليه الماء من البئر.

من شواهد: الإنصاف: ٤٥٤/٢، وأسرار العربية: ٢٩١، وابن يعيش: ٤٥/٣،

والمقرب: ٢٦٣، والتصريح: ١٢٥/٢، وابن الناظم: ٥٠٧.

(٣) رجز لا يعلم قائله.

اللغة: الذلفاء: اسم امرأة، وهو في الأصل وصف مأخوذ من الذلف، وهو صغر الأنف،

وعاما أكتعا أي: عاما كاملا.

من شواهد: المقرب لابن عصفور: ٢٦٣، وشرح الكافية للرضي: ٣٣٥/١، وشرح

الألفية لابن الناظم: ٥٠٥، والارتشاف: ٦١٣/٢، والعقد الفريد: ٣٦٠/٣.

(٤) البيت من البسيط، قاله عبد الله بن مسلم الهذلي. شعر الهذليين: ٩٩

من شواهد: الإنصاف: ٤٥١/٢، وأسرار العربية: ٢٩٠، وشرح المفصل لابن يعيش:

٤٤/٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٠٧، وشذور الذهب: ٤٢٩، والتصريح على

التوضيح: ١٢٥/٢.

ونقل عن بعض الكوفيين أنهم يجيزون توكيد النكرة مطلقا، أفادت أم لم تغد. ذكر ذلك ابن مالك في شرحه على التسهيل، فقال: "ومنع البصريون إلا الأخفض توكيد النكرة مطلقا، وأجازه بعض الكوفيين مطلقا، وأجازه بعضهم إن أفاد، ومنعه إن لم يفد..."^(١)

وقد حاول البصريون أن يجدوا مخرجا لما احتج به الكوفيون، فعدلوا في رواية بعضها، كما فعلوا في قول القائل:

لكنه شاقه إن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

فقالوا إن الرواية عندنا "عدة حولي" بالإضافة إلى ياء المتكلم.

وطعنوا في رواية بعضها بدعوى أنها مجهولة القائل، كقول القائل:

إنما إذا خطافنا تقفععا قد صرت البكرة يوما أجمعا

وما لم يجدوا له مخرجا عدوه من الشاذ الذي لا يقاس عليه.

قال صاحب الإنصاف عند أدلة الكوفيين: "ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التي

ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة،

وذلك لشذوذها، وقتلتها في بابها..."^(٢)

والحقيقة أن تأكيد النكرة في هذه المسألة لم يرد في الشعر فحسب، وإنما

جاء في النثر كذلك. فقد جاء في قول السيدة عائشة - رضي الله عنها: "ما صام

رسول الله - ﷺ - شهرا كله إلا رمضان..."^(٣) مما يؤكد صحة ما ذهب إليه

الكوفيون، وضعف ما ادعاه صاحب الإنصاف.

رأي الشيخ الأشموني

علق الشيخ على قول ابن مالك في ألفيته:

• وإن يفد توكيد منكور قبل •

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٨/٣

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري: ٤٥٦/٢

(٣) صحيح مسلم: ٤٦٨/١، وشرح صحيح مسلم للنووي: ٣٦/٤ دار الغد العربي.

فقال: بواسطة كونه محدودا، وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة ... وفاقا للكوفيين، والأخفش تقول: اعتكفت شهرا كله. ومنه قوله:

وقوله: **بِأَلَيْتِ عِدَّةٍ حَوْلَ كَلِّهِ رَجَبٌ**

وقوله: **تَحْمَلُنِي الِذَّفَاءُ حَوْلًا وَلَا أَكْتَعَا**

قَدْ صُرْتُ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا ...^(١)

وعن قول ابن مالك:

وعن نحاة البصرة المنع شمل

يقول الشيخ: "أي: عم المفيد، وغير المفيد، ولا يجوز: صمت زمنا

كله، ولا شهرا نفسه .."^(٢)

والمتمأمل لكلام الشيخ الأشموني يجده موافقا لما ذهب إليه الكوفيون

والأخفش في هذه المسألة. ويدل على ذلك أمور:

أولها: أنه ذكر مذهبهم صراحة دون اعتراض عليه كما فعل غيره.

ثانيها: أنه ساق جملة من الأدلة التي تؤيد مذهبهم، وتؤكد.

ثالثا: أنه لم يخرج الأدلة على غير ما ذهبوا إليه.

ولم يذهب الشيخ إلى ما ذهب إليه بعض الكوفيين الذين أجازوا توكيد

النكرة مطلقا، أفادت أم لم تفد. لذلك نراه يقول: "ولا يجوز: صمت زمنا كله، ولا

شهرا نفسه" وهو بذلك يوافق الفريق الأول من الكوفيين الذين يشترطون أن

تكون النكرة محدودة، وأن يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة، ويخالف البصريين

الذين يمنعون ذلك مطلقا.

وسبقه في هذا الرأي ابن مالك حين نعى على من أجاز توكيد

النكرة مطلقا، ومن منعه مطلقا، فقال: "وأما مالا فائدة فيه، نحو: اعتكفت

وقتا كله، ورأيت شيئا نفسه فغير جائز. فمن حكم بالجواز مطلقا، أو

(١) شرح الأشموني: ٧٧/٣، ٧٨

(٢) السابق: ٧٨/٣

بالمعنى مطلقا فليس بمصيب، وإن حاز من الشهرة بأوفر نصيب .. (١).

رأي الباحث

والأرجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش ووافقهم فيه الشيخ الأشموني من جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا إذا أفادت، وذلك لما يأتي:

أولاً: أن الكوفيين اعتمدوا في بناء مذهبهم على السماع الثابت عن العرب، في حين اعتمد البصريون على القياس، ولا شك أن السماع مقدم على القياس.

ثانياً: أن الأدلة التي أيدت مذهب الكوفيين، لم تكن في الشعر فحسب، وإنما تنوعت بين الشعر والنثر مما ينفي عنها فكرة الضرورة أو الشذوذ الذي ادعاه مؤيدو البصريين.

ثالثاً: أن ما ذهب إليه البصريون، ومؤيدوهم من محاولة التقليل من أدلة الكوفيين، أو تضعيفها عن طريق الشك في الرواية، أو الجهل بالقائل، أو ادعاء الشذوذ بعيد عن الصواب، لأن كثيرا من الأدلة التي اعتمد عليها البصريون مجهولة القائل، وليس كل ما استدل به الكوفيون مجهول القائل. وحسبهم في ذلك حديث عائشة رضي الله عنها.

وقول العرجي:

نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي إلا على منهج. (٢)

كما أن الشذوذ إنما يكون في شاهد، أو شاهدين، أما وقد كثرت تلك

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٩/٣

(٢) البيت من السريع، قاله العرجي. ديوانه: ٢٠

اللغة: نلبث: أي نقيم عاما كاملا. والمنهج: قارعة الطريق.

يعاتب الشاعر محبوبته بأنها بظلال عاما كاملا لا يلتقيان إلا على قارعة الطريق، ولا يختليان.

من شواهد: الأغاني: ١٥٦/١، والنكت الحسان لأبي حيان: ١٢٣، ومغني اللبيب:

الشواهد، وتتوعت فلا ينهض ذلك دليلا لهم، بل يعد دليلا عليهم.

رابعاً: وثمة أمر آخر يرجح مذهب الكوفيين، وهو أن النكرة غير المفيدة فيها من الإبهام والبعد مما يستحيل معه التأكيد، لكن النكرة المفيدة، وهي المحدودة، أو المؤقتة تحوي من التخصيص، والقرب ما يجعلها تزيد درجة عن النكرة العامة. وهذه الدرجة تعطىها حقها من التأكيد، وهذا يضعف رأي بعض الكوفيين الذين يجيزون تأكيد النكرة مطلقاً، أفادت، أم لم تفد.

قال ابن الناظم: "وقول الكوفيين أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في تأكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في تأكيد المعرفة، فإن من قال: صمت شهراً قد يريد جميع الشهر، وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال. فإذا قال: صمت شهراً كله ارتفع الاحتمال، وصار كلامه نصاً على مقصوده. فلو لم يسمع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً، فكيف به واستعماله ثابت..."^(١)

(١) شرح الألفية لابن الناظم: ٥٠٦.

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار

اختلف النحويون في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار على

ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريين، أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. فلا يقال عندهم: مررت بك وأخيك. وحجتهم في ذلك أن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور دون إعادة الجار فكأنه قد عطف الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، لأن الضمير إذا كان مجرورا اتصل بالجار، ولم ينفصل عنه. ولهذا لا يكون إلا متصلا. (١)

وأمر آخر، وهو أن المضاف إليه إذا كان مضمرا صار بمنزلة التتوين، وكما لا يعطف على التتوين لا يعطف على المضاف إليه. (٢)

وعلى ذلك لا يجوز العطف عندهم إلا بإعادة الجار، سواء كان الجار اسما، نحو قوله تعالى: « قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ » (٣) أم حرفا، نحو قوله تعالى: « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » (٤)

وما ورد بخلاف ذلك خصوه بضرورة الشعر، لأنه قبيح في النثر.

قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمير المجرور، وذلك قولك: مررت بك وزيد. وهذا أبوك وعمرو. كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا داخلا فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتتوين، فصارت عندهم بمنزلة التتوين، فلما ضعفت كرهوا أن يتبعوها الاسم.." (٥)

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٧/٢

(٢) شرح الأشموني: ١١٤/٣، ١١٥

(٣) البقرة: ١٣٣

(٤) الروم: ٢٢

(٥) الكتاب لسيبويه: ٣٨١/٢ هارون

وقال: "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر. وجاز: قمت أنت وزيد. ولم يجر: مررت بك أنت وزيد، لأن الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التتوين. وقد يجوز في الشعر..."^(١)

الثاني: مذهب الكوفيين، وأجاز هؤلاء العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار مطلقاً في سعة الكلام واختياره. وهو أيضاً مذهب يونس، والأخفش، واختاره أبو علي الشلوبين.^(٢)

ولهم في ذلك أدلة اعتمدوا عليها. منها قوله تعالى: « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ... »^(٣)

بجر "الأرحام"^(٤) عطفاً على الضمير المجرور في "به"^(٥)

ومن أدلتهم أيضاً قوله تعالى: « يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ... »^(٦) بجر "المسجد الحرام" عطفاً على الضمير المجرور في "به"^(٧)

وخرجوا على ذلك قوله تعالى: « وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ... »^(٨)

حيث جعلوا "ما" في موضع جر عطفاً على الضمير المجرور في "فيهن".^(٩)

(١) سيبويه: ٣٨٢/٢ هارون

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٢/٣

(٣) النساء: ١

(٤) قرأ "الأرحام" بالجر حمزة الزيات. انظر السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٢٢٦، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: ١٨٧/١، والبحر المحيط لأبي حيان: ١٥٧/٣.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٣/٣

(٦) البقرة: ٢١٧

(٧) شرح التسهيل: ٢٣٣/٣

(٨) النساء: ١٢٧

(٩) البحر المحيط لأبي حيان: ٣٦٠/٣

ومن ذلك ما حكاه قطرب من قولهم "ما فيها غيره وفرسه" بجر "فرسه"
بالعطف على الضمير المجرور وهو الهاء في "غيره".^(١)
ومن أدلتهم من الشعر - وما أكثرها - قول القائل:

فاليوم قربت تهجوناً وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب.^(٢)
حيث عطف "الأيام"، وهي مجرور على ضمير المخاطب، وهو الكاف في
"بك" دون إعادة الجار.

ومن الأدلة التي تشهد لهم أيضاً قول الشاعر:
هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبى نعيم ذي اللواء المحرق.^(٣)
فقد عطف "أبى نعيم" على الضمير المجرور، وهو الهاء في "عنهم" دون
إعادة الجار.

وقول القائل:

تعلق في مثل السواري رعوسنا وما بينها والكعب غوط نفاف.^(٤)

-
- (١) انظر: التصريح على التوضيح: ١٥١/٢
(٢) البيت من البسيط، لا يعلم قائله. من شواهد سيبويه: ٣٩٢/٢، والإنصاف:
٤٦٤/٢، وشرح المفصل: ٧٨/٣، ٧٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٤/٣، وشرح
عمدة الحافظ: ٦٦٢/٢، وشرح ابن عقيل: ٦٦/٢
(٣) البيت من الكامل، ولا يعلم قائله.
اللغة: ذو الجماجم بضم الجيم موضع في نيار بني تميم، وهو من وقائع العرب في
الإسلام من شواهد: معاني القرآن للقراء: ٨٦/٢، والإنصاف: ٤٦٦/٢، وشرح
التسهيل لابن مالك: ٢٣٤/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٦٣٥/٢، والبحر المحيط: ١٤٨/٢.
(٤) البيت من الطويل، قاله: مسكين الدارمي: ديوانه: ٥٣
اللغة: السواري جمع سارية، وهي الإسطوانة. والمراد بالكعب كعب حامل تلك
السيوف. وقوط جمع غائط، وهو المظمتن من الأرض. ونفاف جمع نفنف، وهو
الهواء بين السارينتين، وهي صفة لغوط.
من شواهد: الإنصاف: ٤٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٦/٣، وشرح التسهيل:
٢٣٤/٣، والبحر المحيط: ١٤٨/٢.

بجر "الكعب" عطفًا على الضمير المجرور بالإضافة في "بينها" دون إعادة الجار.

الثالث: مذهب بعض النحويين كالجرمي، والزيادي^(١) وهو أنه إذا أكد الضمير المجرور جاز العطف عليه دون إعادة الجار، نحو: مررت بك أنت وزيد، ومررت به نفسه وأخيه، وإلا فلا. ونسب ذلك أيضًا للفراء من الكوفيين.^(٢)

وهذا الرأي مخالف لسببويه، إذ قال: "ولا يحسن لك أن تقول: مررت بك أنت وزيد، كما جاز فيما أضمرت في الفعل، نحو: قمت أنت وزيد، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل، ولا من تمامه...."^(٣)

وقد خرج البصريون ما استدل به الكوفيون على ما يتفق مع مذهبهم. فقد قالوا إن "الأرحام" في قوله تعالى "تساعلون به والأرحام" مجرورة من وجهين:

أحدهما: إما بالقسم على أن الواو للقسم، وليست للعطف. وجواب القسم قوله "إن الله كان عليكم رقيبًا".

الثاني: أو أن الواو للعطف، غير أنها مجرور بباء مقدره غير الملفوظ بها^(٤) وقالوا إن "المسجد الحرام" في قوله تعالى "وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام" مجرور بالعطف على "سبيل الله".^(٥)

وأما قوله تعالى: ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد الزيادي. من مؤلفاته: النقط والشكل، والأمثال. انظر: معجم الأدباء: ١٥٨/١، وإيضاح المكنون: ٢٦٧/٢.

(٢) الارتشاف لأبي حيان: ٦٥٨/٢

(٣) سيبويه: ٣٨١/٢

(٤) الإنصاف: ٤٦٧/٢

(٥) المصدر السابق: ٤٧١/٢

عليكم" فقد جعلوا "ما" في موضع رفع عطفًا على لفظ الجلالة، أو مجرورة بالعطف على "النساء".^(١)

كما أنهم خرجوا ما استدل به الكوفيون من الشواهد الشعرية على نحو ما خرجوه في الآيات القرآنية، أو على الشذوذ.

يقول صاحب الإنصاف عن شواهد الكوفيين: "ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذي لا يقاس عليه.."^(٢)

وقد وافق البصريين من النحاة الأنباري صاحب الإنصاف، وابن عصفور حين قال: "ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر..."^(٣)

ووافقهم أيضًا العلامة الرضي فقال: "وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها، إذ الضرورة حاملة عليه..."^(٤)

ووافق الكوفيون كثير من النحاة كابن مالك، وأبي حيان الأندلسي^(٥) وابن عقيل، وغيرهم.

قال ابن عقيل في شرح الألفية: "جعل جمهور النحاة إعادة الخافض إذا عطف على ضمير الخفض لازمة. ولا أقول به لورود السماع نثرًا، ونظرًا بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.."^(٦)

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ الأشموني المذاهب الثلاثة في هذه المسألة حين أوضح مذهب البصريين في شرحه لقول ابن مالك:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا

(١) المصدر السابق: ٤٦٧/٢، ٤٦٨

(٢) المصدر السابق: ٤٧٤/٢

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٠٢/١

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٣٥٩/٢

(٥) انظر البحر المحيط: ١٤٧/٢

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل: ٦٦/٢

فقال: "في غير الضرورة، وعليه جمهور البصريين، نحو: «فَقَالَ لَهَا
وَلِلْأَرْضِ»^(١)، و«عليها وعلى الفلك»، «قالوا نعبد إلهك وإله آبائك...»^(٢)

كما أنه وافق مذهب الكوفيين، ومن وافقهم في شرحه لقول ابن مالك:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

فقال: "وفاقا ليونس والأخفش، والكوفيين..."^(٣)

واستدل لأصحاب هذا الرأي من الشعر فقال: "فمن النظم قوله:

فاذهب فما بك والأيام من عجب

وقوله: وما بينها والكعب غوط نفاف

وهو كثير في الشعر...."^(٤)

واستدل بما جاء في النثر بكلام الله تعالى، وكلام العرب، فقال: "ومن النثر

قراءة ابن عباس، والحسن، وغيرهما: "تساعلون به والأرحام"، وحكاية قطرب: ما
فيها غيره وفرسه.^(٥) قيل ومنه: "وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام..."^(٦)

كما أنه ناقش من جعل "المسجد الحرام" معطوفاً على "سبيل الله" بأن "عن

سبيل الله" صلة للمصدر الذي هو "صد" وقد عطف عليه "كفر"، فلو صح هذا
لأدى إلى الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي. وذلك على خلاف الأصل.

قال الشيخ: "إذ ليس العطف على السبيل، لأنه صلة المصدر، وقد عطف

عليه "كفر" ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته.."^(٧)

(١) فصلت: ١١

(٢) شرح الأشموني: ١١٤/٣

(٣) شرح الأشموني: ١١٤/٣

(٤) شرح الأشموني: ١١٥/٣

(٥) بجر "فرسه" انظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٤/٣

(٦) شرح الأشموني: ١١٥/٣

(٧) المصدر السابق: ١١٥/٣

وعن مذهب الجرمي والزيادي قال الشيخ: "في المسألة مذهب ثالث، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز، نحو: مررت بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي، وحاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد.."^(١) وتبدو موافقة الشيخ للكوفيين جلية، ويدل على ذلك ما يأتي:

أولاً: أنه ذكر مذهب البصريين، ولم ينتصر لهم.

ثانياً: أنه صرح بمذهب الكوفيين، ومن وافقهم من النحويين، وذكر جملة من الشواهد التي تؤيدهم سواء من الشعر أو النثر.

ثالثاً: أنه لم يعترض على ما تمسك به الكوفيون من شواهد، ولم يؤولها كما فعل البصريون، ومن وافقهم، كما أنه سار على نهج ابن مالك في مناقشة بعض المفسرين والمعرّبين الذين عطفوا قوله تعالى "والمسجد الحرام" على "سبيل الله" مبيناً أن ذلك لا يجوز لما فيه من الخروج عن الأصل، وهو لزوم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي.

لكن الشيخ خالف الكوفيين حين جعل العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار كثيراً في الشعر.

ومعنى ذلك أن مجيء ذلك في النثر عنده قليل.

وما ذكره الشيخ الأشموني من أن عطف الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار في النثر قليل غير مستقيم، إذ ثبت ذلك في النثر كثيراً أيضاً.

من ذلك ما جاء في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - "إن مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً.... الحديث"^(٢) وقوله - صلى الله عليه وسلم - لسعد بن أبي وقاص: "وإنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت بها حتى ما تجعل في في امرأتك..."^(٣)

(١) السابق: ١١٥/٣، ١١٦

(٢) صحيح البخاري: ١١٢/٣، وشواهد التوضيح لابن مالك: ١٠٧ في رواية جر "اليهود"، ويجوز الرفع على تقدير: ومثل اليهود. ثم يحذف المضاف، ويعطى المضاف إليه إعرابه.

(٣) فتح الباري: ١٩٦/٣، وفتح المبدي للشيخ عبد الله الشرفاوي: ٣٥/٢، ٣٦، ويجوز في "ما" أن تكون في محل نصب عطفاً على نفقة.

بجر "اليهود" عطفًا على الكاف في قوله "مثلكم"، وهي مجرورة بالإضافة. وبعطف "ما" وهي اسم موصول على الهاء في قوله "بها" المجرورة بحرف الجر. وأجار بعضهم في قوله تعالى: « وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهَا بِرَازِقِينَ »^(١) أن يكون "ومن لستم" معطوفاً على الضمير المجرور في "لكم"^(٢)

والإمام الزمخشري — على الرغم من نصرته الشديدة للبصريين فني هذه المسألة — لا يجد ملجأ من أن يجيز في "أشد ذكراً" في قوله تعالى: « فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا... »^(٣) أن يكون مجروراً بالعطف على الكاف والميم في قوله تعالى "كذكركم"، ولم يجز عطفه على "ذكر".

قال الزمخشري: "أو أشد ذكراً في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذكر في قوله "كذكركم".^(٤)

قال ابن مالك معقبا على كلام الزمخشري: "والذي ذهب إليه هو الصحيح، لأنه لو عطف على "الذكر" لكان "أشد" صفة لـ "ذكراً"، وامتنع نصب "الذكر" بعده، لأنك لا تقول: ذكرك أشد ذكراً، وإنما تقول: ذكرك أشد ذكر، وتقول: أنت أشد ذكراً، ولا تقول: أنت أشد ذكر..."^(٥)

رأي الباحث

بعد دراسة هذه المسألة، وبيان رأي النحويين فيها، وما ورد فيها من سماع ثابت عن العرب يتضح عندي ما يلي:

- (١) الحجر: ٢٠
- (٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري: ٧٣/٢
- (٣) البقرة: ٢٠٠
- (٤) الكشاف للزمخشري: ٢٧٥/١
- (٥) شواهد التوضيح لابن مالك: ١٠٧، ١٠٨، وجل ابن مالك ذلك بأن الذي يلي أفعل التفضيل من النكرات إن جر فهو كل لأفعل، وأفعل بعض له، وإن نصب فهو فاعل في المعنى للفعل الذي صيغ منه أفعل، ولذلك تقول: أنت أكبر رجل، وأكثر مالا، فأكبر بعض ما جر به، و"أكثر" بمنزلة فعل، وما انتصب به بمنزلة فاعل.

أولاً: صحة ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، إذ يشهد بذلك السماع والقياس فأما السماع فكثرة الشواهد التي تؤكد ذلك، وتتوعها بين النظم والنثر. حتى إن أبا حيان الأندلسي ساق على صحة ذلك أكثر من ثمانية شواهد شعرية، ثم قال: "قأنت ترى هذا السماع وكثرتة، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطفت بالواو، وتارة بأو، وتارة ببيل، وتارة بأم، وتارة بلا. وكل هذا التصرف يدل على الجواز..."^(١) وأما القياس فقال فيه أبو حيان: "فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه، ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار، ومن احتج للمنع بأن الضمير كالتنوين فكان ينبغي أن لا يجوز العطف عليه إلا مع الإعادة، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه"^(٢)

ثانياً: أن التأويلات التي ذهب إليها البصريون، ومن وافقهم حيال أدلة الكوفيين فيها من التكلف والغرابة، بل ومخالفة القواعد التي أقرها في مذهبهم مما يجعل رأي الكوفيين أقوى وأسلم.

ثالثاً: ضعف ما ذهب إليه بعض النحويين كالجرمي والزيادي من اشتراطهم لجواز العطف أن يكون الضمير مؤكداً، وذلك لثبوت العطف دون التأكيد في الشواهد السابقة.

رابعاً: كذلك يترجح عندي ضعف ما ذهب إليه الشيخ الأشموني من جعل العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار كثيراً في الشعر دون النثر، إذ قد ثبت كثرة ذلك أيضاً في النثر.

خامساً: والأرجح عندي في هذه المسألة أن العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار جائز في سعة الكلام واختياره كما ذهب إليه الكوفيون، لكن العطف مع إعادة الجار أكثر منه.

(١) البحر المحيط: ١٤٨/٢

(٢) المصدر السابق: ١٤٨/٢

حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة

اختلف البصريون والكوفيون في جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة. فالبصريون لا يجيزون ذلك مطلقا.

ويقصد النحويون باسم الجنس: ما كان نكرة قبل النداء.

وأدلتهم في ذلك قياسية، اختلف النحويون في تعليلها.

فالأنباري في أسرار العربية يقول: "يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة، والمبهم، لأن الأصل فيهما النداء بـ "أي"، نحو: يا أيها الرجل، ويا أيها الرجل، فلما اطرخوا "أيا"، والألف واللام لم يطرخوا حرف النداء، لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم...."^(١)

ويقول الجامي في شرحه على الكافية: "يجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء، إلا إذا كان مقارنا مع اسم الجنس، ونعني به: ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرف بالنداء، كـ "يا رجل"، أو لم يتعرف، مثل: يا رجلا، لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى . والإشارة: أي: وإلا مع اسم الإشارة، لأنه كاسم الجنس في الإبهام...."^(٢)

وأجاز الكوفيون حذف حرف النداء في هاتين المسألتين، وجعلوه مقيسا مطردا.

واستدلوا لجواز الحذف في اسم الجنس بقول العرب: أصبح ليل. أي: يا ليل. و: أطرق كرا.^(٣) أي: يا كرا، وافند مخنوق.^(٤) أي: يا مخنوق. وكذلك بما جاء في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - حكاية عن نبي

(١) أسرار العربية للأنباري: ٢٣٨

(٢) الفوائد الضيائية للجامي: ٣٤٨/١ تحقيق: أسامة طه الرفاعي طبعة ١٩٨٢.

(٣) مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه. وأصله: يا كروان، فهو منادى

مرخم بحذف النون على لغة من لا ينتظر، ثم تبعثها الألف في الحذف، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها، وانفتاح ما قبلها. انظر مجمع الأمثال للميداني: ٤٣١/١، وجمهرة الأمثال: ١٩٤/١.

(٤) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر. مجمع الأمثال: ٧٨/٢، والمستقصى: ٢٦٥/١

الله موسى عليه السلام من قوله: "توبي حجر" (١) أي: يا حجر.
كما استدلوا لجواز الحذف مع اسم الإشارة بالمسموع من الكلام العربي
نثره ونظمه.

وخرجوا على مذهبهم آيات من الكتاب العزيز، كقوله تعالى: « ثُمَّ أَنْتُمْ
هُؤَلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ... » (٢)

وقوله تعالى: « هَا أَنْتُمْ هُؤَلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ... » (٣)

وقوله تعالى: « هَا أَنْتُمْ هُؤَلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا... » (٤)

فقوله تعالى: "هؤلاء" في الآيات الكريمة السابقة عندهم منادى لأداة نداء
محذوفة.

والتقدير: يا هؤلاء.

ولهم من النظم شواهد عديدة، منها قول القائل:

ذي دعي اللوم في العطاء فإن الـ لوم يغري الكرام بالإجزال. (٥)

والتقدير: يا هذي وقول القائل:

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر أس شييا إلى الصبا من سبيل. (١)

(١) ذكره النبي - ﷺ - حكاية عن موسى عليه السلام. فتح الباري للعسقلاني: ٢٤٦/٦.

حديث رقم: ٣٤٠٤.

(٢) البقرة: ٨٥

(٣) آل عمران: ٦٦

(٤) النساء: ١٠٩

(٥) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طيء

اللغة: اللوم: العدل، ويغري: يولع بالشيء. والإجزال هو: الوسع في العطاء.

من شواهد: شرح التسهيل: ٢٤٤/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٢٩٨.

(٦) البيت من الخفيف، وهو من الأبيات المجهولة.

اللغة: ارعواء. مصدر "ارعوى" ناب عن فعله. ومعناه: الانتهاء عما يفعل. والصبا:

الصغر. من شواهد: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٥/٢، وشرح

التسهيل: ٢٤٤/٣، وشرح ابن عقيل: ٢٧٢/٢

أي: يا ذا ارعواء. وقول الآخر:

إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا. (١)
أي: يا هذا اعتصم.

وقد حمل البصريون شواهد الكوفيين على الضرورة إن كانت شعرية، أو الشذوذ إن كانت نثرية. (٢)

ووافق البصريين بعض النحويين كابن السراج، والزمخشري، وابن يعيش (٣) وغيرهم.

يقول ابن السراج في حذف حروف النداء: "وإن شئت حذفتهن كلهن استغناء إلا في المبهم، والنكرة، فلا يحسن أن تقول: هذا، وأنت تريد: يا هذا، ولا: رجل، وأنت تريد: يا رجل.. (٤)

وجعل ابن عصفور الحذف مع اسم الجنس ضرورة، في حين منعه مطلقا مع اسم الإشارة.

يقول ابن عصفور في المقرب: "ويجوز حذف حرف النداء، وإبقاء المنادى، نحو قوله تعالى: «يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا...» (٥) إلا أن يكون المنادى إشارة، أو نكرة مقبلا عليها، أو غير مقبل. وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة، نحو قوله:

(١) البيت من البسيط، وقائله مجهول.

من شواهد: شرح التسهيل: ٢٤٣/٣، والبحر المحيط: ٢٩٠/١، وشرح الكافية الشافية:

٤/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٢٩٨

(٢) التصريح على التوضيح: ١٦٥/٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ١٦/٢

(٤) الأصول في النحو لابن السراج: ٣٢٩/١

(٥) يوسف: ٢٩

جاري لا تستكري عذيري. (١)

أو في شاذ الكلام، نحو قولهم: افتد مخنوق، وأطرق كزأ، وثوبي حجر. ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً.... (٢)

وذكر مثل ذلك في شرح الجمل فقال: "فلا تقول في: "يا رجل": رجل إلا في ضرورة شعر...." (٣)

ثم قال: "وكذلك لا يجوز: هذا، وأنت تريد: يا هذا، لأنه الأصل: يا أيها الرجل، فلو حذف حرف النداء، لتوالي الحذف أيضاً، ولا تقول: هذا في ضرورة شعر، لأن فيه إبهاماً يمنع من ذلك....." (٤)

فابن عصفور - كما يتبين من كلامه - يمنع الحذف مع اسم الإشارة مطلقاً، ويجيزه في ضرورة الشعر مع اسم الجنس.

وقد اختلف النحويون والمعربون في إعراب قوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" على أقوال. منها:

(١) أن "أنتم" مبتدأ، وخبره جملة "تقتلون أنفسكم". و"هؤلاء" في موضع نصب بإضمار "أعني" أو أنه منادى لأداة نداء محذوفة، والتقدير: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم.

(١) رجز قاله رؤبة بن العجاج. ديوانه: ٨٦، يخاطب امرأته.
اللغة: جاري أصله: يا جارية، فهو منادى مرخم، وعذير الرجل: ما يروم، وما يحاول مما يقدر عليه إذا فعله.
من شواهد: سيبويه: ٣٢٥/١، والمقتضب: ٢٦٠/٤، وابن الشجري: ٨٨/٢، والنكت للأعلم: ٥٦٨/١، وأوضح المسالك: ١٠٢/٢، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢٥٤/١.

(٢) المقرب لابن عصفور: ١٩٤، ١٩٥

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٨٥/٢

(٤) المصدر السابق: ١٨٦/٢

(٢) أو أن "أنتم" مبتدأ، و"هؤلاء" خبره، وجملة "تقتلون أنفسكم" في محل نصب حال من "هؤلاء". أو أن "هؤلاء" خبر، لكنه اسم موصول بمعنى "الذين"، والجملة بعده صلة الموصول. (١)

(٣) أو أن "أنتم" خبر مقدم، و"هؤلاء" مبتدأ مؤخر. (٢)

ووافق الكوفيين ابن مالك، فأجاز الحذف مع اسم الجنس، واسم الإشارة، غير أنه خص الحذف مع اسم الجنس بالنكرة المبنية أي المقصودة، نحو: أصبح ليل، وافند مخنوق.

أما غير المقصودة، نحو: يا رجلا خذ بيدي. فيلزمه حرف النداء.

يقول ابن مالك في شرح التسهيل: "ولا يجوز حذف حرف النداء إن كان المنادى "الله"، أو ضميرا، أو مستغاثا، أو متعجبا منه، أو مندوبا، نحو: يا الله، و: يا إياك، ويا يزيد، ويا للماء، ويا زياده. فإن كان غير هذه الخمسة جاز الحذف إلا أن جوازه يقل مع اسم الجنس المبني للنداء...." (٣)

وفي بيان المذهبين، وترجيح مذهب الكوفيين يقول في شرح الكافية: "والبصريون يرون هذا شاذًا، لا يقاس عليه، والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أصح... (٤)"

ولم يخص من أجاز حذف حرف النداء غير ابن مالك مع النكرة المقصودة، بل أجازها في النكرة مطلقا.

ويشهد لهؤلاء حذفه مع النكرة غير المقصودة في قول القائل:

(١) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ١٠٢/١، وإعراب القرآن للعكبري: ٤٨/١، وتفسير القرطبي: ٥١٩/١.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان: ٤٨٦/٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٤/٣

(٤) شرح الكافية الشافية: ٤/٢

فشايح وسط ذودك مستقتنا لتحسب سيدا ضبعا تبول. (١)
أي: يا ضبعا

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ الأشموني مذهب أصحاب المدرستين في هاتين المسألتين،
وأوضح رأي البصريين فيهما، فقال: "ومذهب البصريين المنع فيهما، وحمل ما
ورد على شذوذ، أو ضرورة" (٢)

وذكر مذهب الكوفيين قائلا: "وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد....." (٣)
ثم أشار إلى أدلة الكوفيين فقال: "فقد سمع في كل منهما ما لا يمكن رد
جميعه.. (٤)"

ثم عدد أدلتهم قائلا: "فمن ذلك في اسم الجنس قولهم: أطرق كرا، و: افتد
مخنوق، و: أصبح ليل. وفي الحديث: "ثوبي حجر". وفي اسم الإشارة قوله:
إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام. (٥)
وقوله:

(١) من الوافر، قاله: الأعم الهذلي، واسمه حبيب يهجو رجلا. ويروى مقبنا بدل مستقتنا.
أي: منتصبا.

اللغة: فشايح: المشايعة هنا دعاء الإبل لتجتمع، وتنساق. والذود: القطعة من الإبل.
والمستقن هو الذي يقيم مع غنمه يشرب من ألبانها، ويكون معها حيث ذهبت. ويروى:
تبول. أي تحرك استهيا.
من شواهد: الخصائص: ١٩٩/٣، ولسان
العرب (قنن)، وهمع الهوامع: ٣٤/٢، والدرر: ٢٥/٣.

(٢) شرح الأشموني: ١٣٦/٣

(٣) السابق: ١٣٦/٣

(٤) السابق: ١٣٦/٣

(٥) من الطويل، قاله: ذو الرمة. ديوانه: ٥٦٣ برواية: فتنة وغرام

اللغة: هملت: فاضت وسالت. واللوعة: حرقة الوجد والهوى. والغرام: العشق

من شواهد: شرح التسهيل: ٢٤٢/٣، ومغني اللبيب: ٦١٢/٢، والتصريح: ١٦٥/٢.

وهمع الهوامع: ٣٣/٢، والدرر: ١٥٠/١، وشرح الألفية للمكودي: ١٤٩.

إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا
وقوله:

ذا ارعواء فليس بعد اشتعال الر رأس شيبا إلى الصبا من سبيل
وجعل منه قوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" وكلاهما عند
الكوفيين مقيس مطرد...^(١)

لكنه توسط بين المذهبين، فجعل الحذف مع اسم الجنس قياسا مطردا كما
قال الكوفيون، واعتمد في دعواه على كثرة السماع الثابت عن العرب، والذي لا
يمكن رده، أو تأويله، وتنوعه بين النثر والنظم.
أما في اسم الإشارة فلم يجز القياس عليه، وحصره في المسموع بدعوى
أنه ورد في الشعر دون النثر.

قال الشيخ الأشموني في بيان ذلك: "والإنصاف القياس على اسم الجنس،
لكثرته نظما ونثرا، وقصر اسم الإشارة على السماع، إذ لم يرد إلا في الشعر
..."^(٢)

والعبارة السابقة نقلها الأشموني نصا عن المرادي في شرحه على الألفية
المسمى بتوضيح المقاصد.^(٣)

ويتبين من جملة كلام الشيخ السابق ما يلي:

أولاً: أنه توسط بين أصحاب المدرستين حيث وافق الكوفيين في جواز
حذف حرف النداء في سعة الكلام، واختياره مع اسم الجنس اعتمادا على كثرة
الشواهد التي وردت، سواء في النثر، أم في النظم.

ثانياً: أنه وافق البصريين في قصر الحذف مع اسم الإشارة على المسموع
دون القياس عليه، وخصه بالشعر دون النثر، على أساس أنه لم يرد إلا في

(١) شرح الأشموني: ١٣٦/٣

(٢) شرح الأشموني: ١٣٦/٣

(٣) توضيح المقاصد للمرادي: ١٠٥٦/٢

الشعر .

ثالثاً: أنه لم يلتفت إلى تخريج الكوفيين لقوله تعالى: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" من جعلهم "هؤلاء" منادى لأداة محذوفة، لاحتمال التأويل فيها. ودعوى الشيخ أن حذف حرف النداء مع اسم الإشارة لم يرد إلا في الشعر باطلة، فقد جاء الحذف في حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : "هذا استنقذتها مني"^(١) أي: يا هذا.

رأي الباحث

من خلال دراسة هاتين المسألتين، وبيان رأي النحويين فيهما، وما ورد فيهما من سماع ثابت عن العرب يترجح عندي ما يلي:

أولاً: صحة ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم من جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس، إذ ثبت ذلك في النثر والنظم في غير شاهد.

فقد ورد الحذف في النثر في عديد من العبارات، منها قولهم "اشتدي أزمة تنفرجي"^(٢). وكلك فيما رواه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من أن المشركين كانوا لا يفيضون حتى تطلع الشمس، ويقولون: "أشرق ثبير"^(٣) وقولهم: "أعور عينك والحجر"^(٤) أي: يا أزمة، ويا ثبير، ويا أعور.

(١) الحديث في فتح الباري: ٥٧٣/٦، باب: ٥٤، حديث رقم: ٣٤٧١. وجاء فيه: "بينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب، فذهب منها بشاة، فطلب حتى كأنه استنقذها منه، فقال له الذئب: هذا استنقذتها مني؟ فمن لها يوم السبع يوم لا راع لها غيري...".

(٢) هذا اللفظ أخرجه الديلمي عن القضاعي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه -، ورواه العسكري، ونسبه بعضهم إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - . انظر: كشف الخفاء: ١/١٤١، والمقاصد الحسنة: ٥٩، والجامع الصغير للسيوطي: ١/٤٢، وشرح التسهيل: ٣/٢٤٤، والارتشاف: ٣/١١٨.

(٣) انظر فتح الباري: ٣/٦٢١. وثبير اسم جبل في المزدلفة.

(٤) أي: يا أعور احفظ عينك، واتق الحجر. انظر المستقصى في أمثال العرب للزمخشري: ١/٢٥٥.

وجاء الحذف في الشعر في شواهد عديدة منها قول القائل:

وحتى يبيت القوم في الصيف ليلة يقولون نورّ صبح والليل عاتم. (١)

أي: نور يا صبح. وقول الآخر:

فقلت له عطار هلا أتيتنا بنور الخزامى أو بخوصة عرفج. (٢)

أراد: يا عطار. وغير ذلك كثير في النثر والنظم.

ثانياً: ضعف مذهب البصريين في هذه المسألة من وجهين:

أحدها: أنهم اعتمدوا في بناء مذهبهم فيهما على القياس، في حين اعتمد الكوفيون على السماع. والسماع كما يقول النحويون مقدم على القياس.

ثانيها: أن ادعاء الضرورة، أو الشذوذ يعجز عن ملاحقة تلك الشواهد الكثيرة، والمتنوعة التي اعتمد عليها الكوفيون في بناء مذهبهم.

ثالثاً: وأما حذف حرف النداء مع اسم الإشارة فالأرجح عندي جواز حذفه، لكن على قلة، وذلك لأن ثبوت الحذف في عديد من الشواهد الشعرية، وكذلك في النثر في الحديث "هذا استنفذتها مني" يضعف رأي الشيخ الأشموني في قصر ذلك على الضرورة الشعرية.

لذلك كان حمل "هؤلاء" في قوله تعالى "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم" على النداء أولى في تقديري من التأويلات الأخرى التي ذهب إليها المانعون، أو العربون، لأنه مادام هناك حذف فحذف حرف النداء أولى من حذف الفعل

(١) من الطويل: قاله: الأعشى. ديوانه: ١٢٧

من شواهد شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٨٧/٢، والتصريح: ١٦٥/٢، ولسان العرب: "نوم"، و"نور"، وتاج العروس: "نور".

(٢) من الطويل، لا يعلم قائله.

اللغة: الخزامى: نبت له أوراق قليلة طيب الرائحة. والعرفج: نبت طيب الرائحة يميل إلى الخضرة، وله زهرة صفراء.

من شواهد: الجمهرة: ٢٢٨/٢، والضرائر لابن عصفور: ١٥٥، والعمدة لابن مالك: ٢٩٧، والارتشاف: ١١٨/٣، والمحتسب لابن جني: ٧٠/٢، واللسان "خزم".

والفاعل، وهو جملة بحالها، وخاصة أن البصريين أجازوا حذف حرف النداء في غير ذلك.

وعلى فرض احتمال تأويلات أخرى في الآية الكريمة فإن ذلك لا ينفي احتمال النداء فيها. وكم من الشواهد النحوية التي تحتمل أكثر من وجه.

وقد ظهر من دراسة هذه المسألة أمور:

أولها: إغفال ابن عصفور للشواهد التي وردت في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، سواء في النثر أم في النظم، بدليل قوله: "ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً"، وقوله: "ولا يجوز هذا في ضرورة شعر".

ثانيها: قصر ابن مالك جواز حذف حرف النداء على اسم الجنس المبني، في حين أجازته غيره في المبني وغيره.

ثالثها: نقل الشيخ الأشموني عن المرادي بالنص دون أن يشير إلى ذلك، وكثيراً ما كان يفعل هذا في شرحه على الألفية.

منع المصروف من الصرف

منع المصروف من الصرف معناه: أن الكلمة لم يتوفر فيها ما يوجب منعها، ومع ذلك منعت، فزال منها التنوين الذي تستحقه لغير سبب. وذلك ما اختلف فيه النحويون على عدة أقوال.

أحدها: المنع مطلقا، ولو كان في شعر، وهو مذهب أكثر البصريين، وأبي موسى الحامض^(١) من الكوفيين.

وحجتهم أن في ذلك خروجا عن الأصل، بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.^(٢)

الثاني: الجواز مطلقا في الاختيار، وهو مذهب بعض النحويين كأبي العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب. فقد روى أنه أنشد:

أزمل أن أعيش وأن يومي بأول أو باهون أو جبار
أو التالي دبار فإنه أفته فمؤنس أو عروبة أو شيار.^(٣)

ف قيل له: هذا موضوع، فإن "مؤنس"، و"دبار" مصروفان، وقد ترك صرفهما. فقال: هذا جائز في الكلام، فكيف في الشعر؟^(٤)

الثالث: الجواز في ضرورة الشعر، والمنع في الاختيار. وهو مذهب أكثر

(١) هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي، المعروف بالحامض. من مؤلفاته: المختصر في النحو، وغريب الحديث. توفي سنة ٣٠٥هـ. انظر: تاريخ بغداد: ٦١/٩، والنجوم الزاهرة: ١٩٣/٣.

(٢) مع الهوامع: ١٢٢/١

(٣) بيتان من الوافر، لا يعلم قائلهما. والأسماء المذكورة فيهما هي أسماء أيامهم قديما، أول هو الأحد، وأهون الاثنين، وجبار الثلاثاء، ودبار الأربعاء، ومؤنس الخميس، وعروبة الجمعة، وشيار السبت.

من شواهد: الإتيان: ٤٩٧/٢، الكافية الشافية: ١٠٣/٢، والهمع: ١٢٢/١، والدرر: ١٠٣/١، ولسان العرب "عرب".

(٤) شرح الكافية الشافية: ١٠٤/٢

الكوفيين، والأخفش، وأبي علي الفارسي وابن برهان^(١) من البصريين.^(٢)
واختار هذا القول ابن مالك، فقال في شرح الكافية الشافية: "ومنع صرف
المستحق الصرف مختلف فيه، فأجازه الكوفيون والأخفش، وأبو علي. وبقولهم
أقول، لكثرة استعمال العرب ذلك..."^(٣)
ويشهد لأصحاب هذا الرأي ما جاء على ألسنة العرب من شواهد شعرية
كثيرة، منها قول القائل:

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض.^(٤)

وقول القائل:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع.^(٥)
وقول الآخر:

-
- (١) هو: عبد الواحد بن علي بن برهان أبو القاسم، إمام في النحو واللغة توفي سنة ٤٥٦هـ. بغية الوعاة: ١٢٠/٢، وإنباء الرواة: ٢١٣/٢.
(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١
(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٠٢/٢
(٤) البيت من الهزج، قاله: ذو الأصبع العدواني. ديوانه: ٤٨
اللغة: عامر هو عامر بن الطرب العدواني. وذو الطول، وذو العرض كناية عن عظم جسمه.

من شواهد: الإنصاف: ٥٠١/٢، وابن يعيش: ٦٨/١، وشرح جمل الزجاجي: ١٧٧/٣.
وشرح الكافية الشافية: ١٠٣/٢.

والشاهد في قوله "عامر" حيث منع من الصرف، للضرورة الشعرية، والقياس صرفه.
(٥) من المتقارب. قاله: العباس بن مرداس. ديوانه: ٨٤
اللغة: حصن هو أبو عيينة بن حصن الفزاري، وحابس هو أبو الأقرع بن حابس.
ومرداس هو أبو العباس بن مرداس

من شواهد: شرح جمل الزجاجي: ١٧٤/٣، وابن يعيش: ٦٨/١، والتصريح: ١١٩/٢.
والإنصاف: ٤٩٩/٢، وشرح الرضي: ٩٣/١.
والشاهد في قوله "مرداس" حيث منعه من الصرف للضرورة الشعر، والقياس صرفه.

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند. (١)
وقوله:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور. (٢)
وغير ذلك مما جاء على ألسنة العرب كثير.

وقد فصل بعض المتأخرين من النحاة بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين، ومنعه مع غيرها. (٣)

وقد علل العلامة الرضي ذلك بقوة العلمية، وكونها شرطاً لكثير من الأسباب، مع كونها سبباً

يقول الرضي: "وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقاً، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها...." (٤)

وممن اختار هذا الرأي ابن يعيش، فقال في شرح المفصل: "واعلم أن النصوص الواردة في هذا الباب ليس ردها بالسهل، والمذهب فيه منع صرف

(١) من الطويل. قاله: دوسر بن دهيل القريني. يقال: صحا عن هواه إذا تركه. من شواهد: شرح الكافية الشافية: ١٠٣/٢، والإنصاف: ٥٠٠/٢، والأصمعيات: ١٥٠، وجواهر الأدب: ٢٣٧. والشاهد في قوله "دوسر" حيث ترك صرفه لضرورة الشعر، والقياس صرفه.

(٢) البيت من الكامل. قاله الأخطل في قصيدة يذكر فيها ما جرى بين سفیان بن الأبرد نائب الحجاج، وبين شبيب بن زيد رأس الخوارج الأزارقة. والأزارق أصله الأزارقة بالهاء، لكنها حذف للضرورة، نسبة إلى نافع بن الأزرق.

وهو مفعول "طلب"، وفاعله ضمير يعود على "سفیان" والكتائب جمع كتيبة، وهي الجيش، و"إذ" بمعنى "حين"، وهوت من هوى بالأمر إذا أطمعه وأغراه، وغائلة النفوس: شرها. وغدور من الغدر.

من شواهد: الإنصاف: ٤٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٠٣/٢، والتصريح: ٢٢٨/٢، ديوان الأخطل: ١٩٧، والشاهد في قوله "شبيب" حيث منعه من الصرف، والقياس صرفه.

(٣) التصريح على التوضيح: ٢٢٨/٢

(٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٩٣/١

المنصرف من الأسماء إذا كان فيه علة واحدة من العلل التسع للضرورة، حتى لو اجتمع معها علة أخرى امتنع من الصرف في حال الاختيار والسعة، فللضرورة اعتبر مطلق الثقل، وفي حال الاختيار اعتبر ثقل مخصوص، فإذا اعتبرت النصوص الواردة في هذا الباب كان أكثرها أعلاما معارف، فامتنع الصرف للضرورة بسبب واحد من سببين، فلو جاء مثل: رجل، وفرس، وأريد منعه الصرف للضرورة لم يجز عندي....^(١)

وقد حاول مؤيدو مذهب البصريين رد أدلة الكوفيين، وادعوا في ذلك أمورا يبدوا فيها جانب التكلف واضحا، والتعسف ظاهرا، ومن ذلك:
(١) التشكيك في صحة الرواية، وادعاء رواية غيرها ليس فيها الشاهد، كما ذكروا في قول القائل:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
فقد قالوا أن الرواية هكذا:

يفوقان شيخي في مجمع

وكذلك قول القائل:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلي وعن هند
ذكر ابن عصفور أن الرواية الصحيحة هكذا:

وقائلة ما للقريعي بعدنا.^(٢)

(٢) قالوا فيما كان علما إن الشاعر أراد القبيلة، ليكون منع الصرف فيه قياساً للعلمية والتأنيث. ذكروا ذلك في بعض أبيات. منها قول القائل:

وممن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض

قال ابن عصفور معلقا على البيت السابق: "فيحتمل أن يريد القبيلة، فيكون

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٦٨/١، ٦٩

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٧٩/٣: ١٨١

قد منع الصرف للتأنيث والتعريف....^(١)
(٣) ادعاهم أن منع الصرف إنما كان بسبب غير ذلك، كأن يكون من قبيل حذف النون خاصة، لإجراء

الاسم المنصرف مجرى غير المنصرف، أو يكون مبنياً كما في قول القائل:

عباس عباس إذا احتدم الوغى والفضل فضل والربيع ربيع.^(٢)
فقد ذكرا ابن عصفور أن "عباس" الأولى منادى لأداة نداء محذوفة، فهي مبنية على الضم.^(٣)

(٤) ادعاهم الجهل بقائل البيت، وما شابه ذلك مما يتبين فيه التكلف الواضح.

وملخص ما اعترضوا به ذكره ابن عصفور في شرح الجمل، فقال بعد أن ساق عديداً من الشواهد التي تؤيد مذهب الكوفيين: "فالجواب أن هذه الأبيات التي أوردوا ليس فيها ما يدل على منع صرف ما لا ينصرف... وذلك أن منع الصرف إنما يبين حذف التثوين مع كونه في موضع الخفض مفتوحاً، وإلا فمن الممكن أن يكون من قبيل حذف النون خاصة لإجراء الاسم الذي ينصرف مجرى غير المنصرف.."^(٤)

وابن عصفور — كما يتبين من كلامه — يرى أن ترك صرف ما ينصرف إذا حدث فإنما يكون بشرطين:

الأول: حذف التثوين الثاني: أن يكون في موضع جر، وأن

-
- (١) شرح جمل الزجاجي: ١٧٩/٣
 - (٢) البيت من الكامل، ولم يعز لأحد، وهو من شواهد شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٦/٣ والشاهد في قوله "عباس" الأولى حيث ترك صرفه للضرورة، والقياس صرفه، وقد خرجه ابن عصفور على أنه منادى لأداة نداء محذوفة، فهو مبني على الضم.
 - (٣) شرح الجمل: ١٨١/٣
 - (٤) السابق: ١٧٧/٣

يجر بالفتحة.

وقد توفر ذلك في عديد من الشواهد التي رفضها ابن عصفور، كقول
القائل:

وقاللة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند
وقول القائل:

طلب الأزارق بالكتائب إذا هوت بشيب غائلة النفوس غدير
وقول القائل:

قالت أميمة مالتابيت شاخصا عارى الأشجاع ناحلا كالموصل. (١)
فالشواهد السابقة كلها منع فيها الاسم من الصرف بحذف تنوينه، وهو في
حالة جر بالفتحة نياية عن الكسرة، وقد منع من الصرف للضرورة، والقياس
صرفه، للعلمية وحدها.

وقد وافق الكوفيين في هذه المسألة الأتباري في كتابه الإنصاف، فقال:
والذي أذهب إليه في هذه المسألة

مذهب الكوفيين، لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في
القياس... (٢)

رأي الشيخ الأشموني

سلك للشيخ الأشموني في هذه المسألة مسلك ابن مالك في الألفية حين وافق
الكوفيين في جواز ترك صرف ما ينصرف، ذكر ذلك في تعليقه على قول ابن مالك:

• والمصرف قد لا ينصرف •

(١) البيت من الكامل، ولا يعلم قائله.

اللغة: الشاخص هو ما فتح عينيه، ولم يطرف من الذهول، أو هو من سار من بلد إلى
بلد. وعاري الأشجاع يعني أنه نحيل. والمنصل بضم الميم والصاد، أو فتح الصاد:
السيف. وهو من شواهد: الإنصاف: ٤٩٩/٢

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأتباري: ٥١٤/٢.

فقال: "أي للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون، والأخفش والفارسي، وأباه سائر البصريين"^(١)

ثم بين موقفه من ذلك فقال: "والصحيح الجواز، واختاره الناظم لثبوت سماعه من ذلك قوله:

فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
وقوله:

وقائلة ما بال دوسر بعدنا صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند
وقوله:

طلب الأزرق بالكتائب إذا هوت بشبيب غائلة النفوس غدور
وأبيات آخر..."^(٢)

وذكر الشيخ بقية المذاهب في هذه المسألة، فيقول في تنبيهاته: "تنبيه: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب: أحمد بن يحيى منع صرف المنصرف لاختياراً...."^(٣)

ويلاحظ من كلام الشيخ السابق أمور:

أولها أنه يذهب مذهب الكوفيين، في جواز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر فقط

ثانيها: أنه استدل على ذلك بعدد من الشواهد، ثم ذكر أنها كثيرة، وقبلها، ولم يؤولها كما فعل تابعو البصريين، ومؤيدوهم.

ثالثها: أنه وافق بعض المتأخرين في جعل ترك صرف ما ينصرف لم يسمع إلا في العلم.

(١) شرح الأشموني: ٢٧٥/٣

(٢) السابق: ٢٧٥/٣

(٣) شرح الأشموني: ٢٧٨/٣

رابعها: أنه نقل ذلك الكلام عن المرادي في شرحه على الألفية. (١)
وأما موافقته بعض المتأخرين في أن ذلك الأمر لم يسمع إلا في العلم فغير صحيح. فقد جاء ترك صرف

المنصرف في غير العلم في قول القائل:

فأوفض عنها وهي ترغو حشاشة بذى نفسها والسيف عريان أحمر. (٢)
فقوله "عريان" ترك صرفه للضرورة، وهو منصرف في الأصل، وليس بعلم، وإنما هو وصف فقط.

وسبب صرفه أن مؤنثه "عريانة" بالتاء، ووزنه "فعلان" بضم الفاء، لا فتحها. والذي يمنع من الصرف في هذا النوع يشترط في مؤنثه أن يكون بغير تاء، وأن يكون مفتوح الفاء.

رأي الباحث

والراجح في تقديري بعد دراسة تلك المسألة أمور:

أولها: صحة ما ذهب إليه الكوفيون، ومن وافقهم من النحاة من جواز ترك صرف المنصرف في ضرورة الشعر، وذلك لأنه ثبت في عديد من الشواهد التي تكفي لصحة هذه المسألة.

ثانياً: ضعف مذهب البصريين في هذه المسألة، لضعف حجته من جهة، ولأن ما ذهب إليه مؤيدوهم من رد الشواهد الشعرية التي اعتمد عليها الكوفيون غير كاف، والتكلف فيه واضح، والتعسف ظاهر. ولأن ما زعموه يمكن أن يكون دليلاً عليهم في مسائل أخرى. ولذلك فإن موافقة الشيخ الأشموني للكوفيين في

(١) شرح المرادي على ألفية ابن مالك: ١٢٢٧/٣

(٢) البيت من الطويل، ولا يعلم قائله.

اللغة: أوفضين: أسرعن، وترغو من الرغاء، وهو صوت الإبل، والحشاشة: بقية الروح.

من شواهد: الإنصاف: ٤٩٧/٢، والخزانة: ٧١/١، ومعجم الشواهد: ١٥٤/١

تقديرى صحيحة. وإن كان قصرها على العلمية دون غيرها غير مستقيم.

ثالثاً: أنني لا أميل إلى مذهب بعض المتأخرين القائلين بقصر ترك صرف ما ينصرف على ما كان علماء، وذلك لثبوته في غير العلم.

رابعاً: كذلك يضعف عندي مذهب ثعلب الذي أجاز هذه المسألة في اختيار الكلام، وسعته، لمخالفته الإجماع من جهة، ولانعدام الدليل النقلى من جهة أخرى.

إدخال نون التوكيد الخفيفة

على الفعل المسند لألف الاثنتين أو نون النسوة

إذا أسند الفعل إلى ألف الاثنتين، سواء كانت الألف اسما، أي: ضميرا، نحو: اضربا، أم كانت حرفا على لغة "أكلوني البراغيث"، نحو: يضربان الزيدان جاز تأكيده بنون التوكيد الثقيلة المكسورة بإجماع النحاة. نحو: اضربان واسمعان، ونحو ذلك.

وكذلك إذا كان الفعل مسندا لنون النسوة جاز توكيده بالنون الثقيلة أيضا بالإجماع، غير أنهم أدخلوا ألفا بين تلك النونات ليزول في اللفظ اجتماعهن، نحو: اضربان.^(١)

فإذا أريد توكيد هذين النوعين بالنون الخفيفة فقد اختلف النحويون في ذلك. فسيبويه والبصريون لا يجيزون إدخال النون الخفيفة هذين النوعين. وسبب ذلك عندهم أنهم لو أدخلوها فعل الاثنتين، فقيل: اضربان زيدا لاجتماع ساكنان في الوصل على غير شرطه. لأن الساكن الثاني هنا غير مدغم. والساكنان هما الألف والنون.

ومثل ذلك يقال في المسند لنون النسوة^(٢) لذلك منعوا دخولها.

وذهب الكوفيون ويونس بن حبيب من البصريين إلى جواز دخول النون الخفيفة هذين النوعين.

وحجتهم في ذلك أن النون الخفيفة هي الثقيلة، لكن خفت. والثقيلة تدخل في الموضوعين بلا خلاف، فتدخل لذلك الخفيفة.^(٣)

وقالوا أيضا إنه قد يلتقي ساكنان في الوصل، كقراءة قوله تعالى: « قُلْ إِنَّ

(١) التصريح على التوضيح: ٢٠٧/٢

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٩

(٣) الإنصاف: ٦٥١/٢، والتصريح: ٢٠٧/٢

صَلَاتِي وَتُسْكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي...»^(١) بإسكان الياء في "محيائي"^(٢) حيث جمع بين الساكنين: الألف والياء.

وكذلك ما ورد عن بعض العرب من قولهم: "التقت حلقتا البطان"^(٣) بإثبات الألف مع لام التعريف نطقاً.

وحمل بعض النحويين على مذهبيهم قراءة قوله تعالى: «فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا...»^(٤) على أساس أن الفعل "دمرائهم" أمر للثنتين، وقد أكد بالنون الخفيفة، لأن الخطاب لموسى وهارون عليهما السلام.

وجعل ابن مالك من ذلك قراءة قوله تعالى: «فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^(٥) ذكر ذلك في شرحه على الكافية.^(٦)

وهذه القراءة بتخفيف النون مكسورة بناء على كون الواو للعطف، و"لا" للنهي.

واختلف في النقل عن يونس، فنسب إليه بعضهم أنه يؤكد بالنون الخفيفة ساكنة، وذكر أن نظير ذلك قراءة "محيائي" بسكون الياء^(٧) وهو ظاهر كلام سيبويه أيضاً.^(٨)

(١) الأنعام: ١٦٢

(٢) قرأها بإسكان الياء نافع. انظر السبعة لابن مجاهد: ٢٧٤

(٣) هذا القول من أمثال العرب. انظر: جمهرة الأمثال: ١/١٨٨، ومجمع الأمثال: ٢/١٨٦

(٤) الفرقان: ٣٦، ولم تعز لأحد، وفي المحتسب: ٢/١٢٢ أنها لعلي بن أبي طالب، لكن على تشديد النون. انظر البحر المحيط: ٦/٤٩٨

(٥) يونس: ٨٩، وانظر هذه القراءة لابن ذكوان في مختصر شواذ القرآن: ٦٣، وإتحاف فضلاء البشر: ٣١٧.

(٦) شرح الكافية الشافية: ٦٠/٢

(٧) التصريح على التوضيح: ٢/٢٠٧

(٨) الكتاب لسبويه: ٢/١٥٧ بولاق

ونسب إليه بعضهم كابن مالك أنه يؤكد بها مكسورة. (١)

وقد ذكر سيبويه مذهب يونس في هذه المسألة فقال: "وأما يونس، وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا، واضربنان زيدا، وهذا لم نقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم." (٢)
وقد خالف ابن مالك الكوفيين في تأكيد الفعل المسند إلى نون النسوة، فأجاز التوكيد بالثقلية دون الخفيفة.

يقول ابن مالك: "فإن كان المؤكد مسندا إلى نون الإناث زيدت بينها وبين الفعل ألف تفصل بينهما، ولا تكون النون إلا مكسورة مشددة." (٣)

رأي الشيخ الأشموني

أوضح الشيخ مذهب البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وذكر موقف سيبويه منها، وعلّة المنع عندهم. فقال شارحا كلام ابن مالك: "ولم تقع أي النون (خفيفة بعد الألف) أي: سواء كانت الألف اسما، بأن كان الفعل مسندا إليها، أو حرفا بأن كان الفعل مسندا إلى ظاهر، على لغة "أكلوني البراغيث"، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقا لسيبويه والبصريين. وخلافا ليونس والكوفيين، لأن فيه التقاء الساكنين على غير حده. (لكن) تقع (شديدة وكسرهما) لالتقاء الساكنين (ألف) لأنه على حده. إذ الأول حرف لين، والثاني مدغم. ويعضد ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم "قدمرانهم تدميرا" حكاها ابن جني. ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: "ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون" (٤)

وتبدو ملامح ميل الشيخ الأشموني لمذهب الكوفيين في هذه المسألة واضحة من وجهين:

- (١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦٠/٢
- (٢) الكتاب لسيبويه: ١٥٧/٢ بولاق، ٥٢٧/٣ هارون
- (٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٦١/٢
- (٤) شرح الأشموني: ٢٢٤/٣

أحدهما: ذكر مذهب البصريين دون تأييده، ومذهب الكوفيين دن الاعتراض عليه.

الثاني: الاحتجاج لمذهب الكوفيين بشاهدين من القراءات القرآنية. ويعني الشيخ بقوله "على غير حده" أنها خالفت شرط جواز دخولها، وهو أن تكون النون بعد الألف مدغمة.

رأي الباحث

والراجع عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه والبصريون، وذلك من وجوه:

أولها: أن حجية القياس عند البصريين - في تقديري - أقوى من حجية القياس عند يونس والكوفيين، وذلك لأن دخول النون الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين، في نحو: اضربان، ونون النسوة في نحو: اضربان يؤدي إلى اجتماع ساكنين في غير ضرورة.

الثاني: ضعف ما خرج عليه مؤيدو الكوفيين قراءة "فدمرانهم" بالنون الخفيفة، و"ولا تتبعان"، لأن الأولى مجهولة القارئ، وما نسب لعلي بن أبي طالب فيها وإنما على تشديد النون.

قال الزمخشري في كشافه: "وقرئ فدمرانهم على التأكيد بالنون الثقيلة"^(١) وذكر ذلك أيضا أبو حيان في كتابه البحر المحيط.^(٢)

وأما حكاية بعضهم أن ابن جني حكى هذه القراءة فغير صحيح، إذ لم يقل بتخفيف النون.^(٣)

وأما قراءة "قاستقيما ولا تتبعان" فيمكن تخريجها على غير ما ذهب إليه الكوفيون، إذ يمكن أن تكون "لا" نافية، والنون للرفع، والواو إما أن تكون للحال، أي: قاستقيما غير متبعين، أو أنها نفي في معنى النهي، كما في قوله تعالى:

(١) الكشاف للزمخشري: ٢٨٥/٣، دار إحياء التراث العربي

(٢) البحر المحيط: ٤٩٨/٦

(٣) انظر المحتسب لابن جني: ١٢٢/٢، ١٢٣

«وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...»^(١)

أو أنها خبر محض مستأنف، لا تعلق بما قبله.^(٢)

الثالث: وثمة أمر آخر، وهو أنه وإن ثبت ما يقوله الكوفيون فإنه يعد من الشاذ الذي لا يقاس عليه، لأن ما استدلوا به لا ينهض دليلاً لهم لقلته من جهة، ولاحتمال التأويل الواضح فيه من جهة أخرى.

ولذلك فإن ميل الشيخ الأشموني، أو حمل القراءتين على مذهب يونس والكوفيين في هذه المسألة ليس في محله فيما أرى.

وقد ظهر من دراسة هذه المسألة توسط ابن مالك بين البصريين والكوفيين حيث أجاز دخول النون التوكيد الخفيفة على الفعل المسند لألف الاثنين، ومنعها في الفعل المسند لنون الإناث.

الخلافاً في رافع الفعل المضارع

الفعل المضارع قسمان: مبني ومعرب. وبنائه على الفتح، وعلى السكون، فيبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد الثقيلة، أو الخفيفة. فالثقيلة مثل قوله تعالى: « أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ... »^(٣). والخفيفة نحو قوله تعالى: « كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ... »^(٤) وقد اجتمعا معاً في قوله تعالى: « وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا أَمَرَهُ لَيَسْجُنَنَّ وَيَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ »^(٥)

ويبنى على السكون إذا باشرته نون النسوة، كقوله: « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ... »^(٦)

(١) البقرة: ٨٣

(٢) البحر المحيط لأبي حيان: ١٨٨/٥، والدر المصون للحلبي: ٦٦، ٦٥/٤

(٣) القلم: ٢٤

(٤) العلق: ١٥

(٥) يوسف: ٣٢

(٦) البقرة: ٢٣٣

فإذا لم تباشره نونا التوكيد، أو نون النسوة كان معربا.
وإعرابه إما يرفع، أو نصب، أو جزم. والنصب له أدواته، والجزم له
أدواته كذلك.

واتفق النحويون على أنه مرفوع بعامل معنوي. لكنهم اختلفوا في تفسير
ذلك العامل.

فالبصريون يذهبون إلى أن الرفع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، أي
أن المضارع يقع في كثير من المواضع التي يقع فيها الاسم، فيقع خبرا، وحالا،
وصفة، ونحوه. فلما كان كذلك أعطي أسبق إعراب الاسم، وأقواه، وهو الرفع.^(١)
وحلوه محل الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، وهو عامل
معنوي، فعمل عمله .

واعترض عليهم بأن المضارع قد جاء مرفوعا في مواضع لا يقع فيها
الاسم، كما في نحو: هلا تفعل كذا، وستفعل ذلك. وأخذت أتحدث.

فالاسم لا يقع بعد تلك الأدوات، ونحوها، لأنها ليست خاصة به.^(٢)
وذهب حذاق الكوفيين، منهم الفراء إلى أن رافع الفعل المضارع
هو تجرده من النواصب والجوازم.

وذلك أن المضارع ينصب إذا دخل عليه ناصب، نحو قوله تعالى: « لَنْ
يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَاؤَهَا... »^(٣) ويجزم إذا دخل عليه جازم، نحو قوله
تعالى: « رَبَّنَا لَا تَزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا... »^(٤) فإذا لم يدخل عليه ناصب ولا
جازم صار مرفوعا.^(٥)

(١) الرضي على الكافية: ٢٤/٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٨/٣

(٣) الحج: ٣٧

(٤) آل عمران: ٨

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأبياري: ٥٥١/٢

والفراء عند تفسيره لقوله تعالى: « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ .. »^(١) يقول: "رفعت" تعبدون" لأن دخول "أن" يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت...^(٢)

واعترض على أصحاب ذلك الرأي بأن ذلك يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع. وأول أحوال الإعراب الرفع عند النحاة، وبأن التجرد عدمي، والرفع وجودي. والعدمي لا يكون علة للوجودي.^(٣)

وذهب الكسائي من الكوفيين إلى أن عامل الرفع فيه حروف المضارعة، لأنها دخلت في أول الكلمة، فحدث الرفع بحدوثها، بعد أن كان في الماضي مجردا منها.^(٤)

وضعف هذا الرأي بأن تلك الزوائد، وهي أحرف المضارعة لو كانت عاملة رفعا ما جاز أن يقع الفعل منصوبا، ولا مجزوما، وهي موجودة فيه. لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع. ولو حدث ذلك لكان الفعل مرفوعا منصوبا في وقت واحد. وذلك محال.^(٥)

وكذلك بأن هذه الأحرف صارت جزءا من الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه.^(٦)

وذهب ثعلب^(٧) من الكوفيين، والزجاج^(٨) من البصريين إلى أن رافع

- (١) البقرة: ٨٣
- (٢) معاني القرآن للفراء: ٥٣/١
- (٣) علل النحو للوراق: ٢٦٨، والإنصاف: ٥٥١/٢، وشرح الأشموني: ٢٧٧/٣
- (٤) شرح كافية ابن الحاجب للرضي: ٢٥/٤
- (٥) علل النحو لأبي الحسن الوراق: ٢٦٧.
- (٦) التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢
- (٧) هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، كان إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مؤلفاته: ما ينصرف وما لا ينصرف، واختلاف النحويين. توفي سنة ٢٩١هـ. إنباء الرواة: ١٧٣/١، وشذرات الذهب: ٢٠٦/٢
- (٨) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج. من مؤلفاته: الأمالي، والاشتقاق، وغيرهما. توفي سنة ٣١١هـ. معجم الأدباء: ٥١، وفيات الأعيان: ٤٩/١.

المضارع إنما هو مضارعه للاسم.

واعترض عليه بأن مضارعه للاسم تقتضي مطلق إعرابه، أما خصوص الرفع فلا. (١)

وقد وافق البصريين من النحاة ابن جني وأبو البركات الأنباري وابن يعيش وغيرهم.

يقول ابن جني: "وهذا الفعل المضارع إنما أعرب لمضارعه الأسماء، وهو مرفوع أبداً بوقوعه موقع الاسم" (٢)

ووافق الكوفيين كثير من النحويين كابن مالك، وابنه بدر الدين، وابن هشام وغيرهم.

يقول ابن الناظم في شرحه على الألفية: "والرافع له - إذ ذاك - إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجريده من الناصب والجازم، وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح.. (٣)

رأي الشيخ الأشموني

شرح الشيخ الأشموني قول ابن مالك:

ارفع مضارعا إذا مجرد من ناصب وجازم كتسه

فقال: "يعني أنه يجب رفع المضارع - حينئذ - والرافع له التجرد المذكور، كما ذهب إليه حذاق الكوفيين، منهم الفراء، لا وقوعه موقع الاسم، كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة، كما قال ثعلب، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي... (٤)

والشيخ - كما يبدو من قوله - يسير على منهج الكوفيين في جعل رافع

(١) التصريح على التوضيح: ٢٢٩/٢

(٢) اللع لابن جني: ٢٠٦ تحقيق د/حسين محمد محمد شرف. عالم الكتب ١٩٧٩

(٣) شرح الألفية لابن الناظم: ٦٦٤

(٤) شرح الأشموني: ٢٧٧/٣

الفعل المضارع تجرده من الناصب والجازم. بدليل أنه ذكر رأي الكوفيين بالإيجاب، وذكر بقية المذاهب بالنفي.

ثم نقل الشيخ اختيار ابن مالك لمذهب الكوفيين، ورده بقية المذاهب، دون أن يعترضه، أو يضعف من تلك الآراء، فقال: "واختار المصنف الأول. قال في شرح الكافية: لسلامته من النقص..."^(١)

رأي الباحث

بالرغم من أن كل رأي من الآراء السابقة لم يسلم من اعتراض إلا أن الأقرب عندي، والأرجح ما ذهب إليه الكوفيون من أن رافع الفعل المضارع خلوه من الناصب والجازم، وذلك لسببين:

أحدهما: ضعف الاعتراض عليه، إن سلمنا بأنه اعتراض، وإن كان قدر رد بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عديمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله، مخلصاً من لفظ يقتضي تغييره. واستعمال الشيء، والمجيء به على صفة ما ليس بعديمي.^(٢)

الثاني: قوة الاعتراضات على بقية الآراء الأخرى.

ولذلك فميل الأشموني إلى رأي الكوفيين، وعدم رده، أو الاعتراض عليه في محله، وإن كنت أرى أن تلك الآراء كلها لا ثمرة منها. فالمضارع في جميع الأحوال مرفوع إذا لم يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه.

(١) انظر شرح الكافية الشافية: ١٠٧/٢، وشرح الأشموني: ٢٧٧/٣

(٢) شرح الأشموني: ٢٧٧/٣

قلب ما أصل ثانيه ياء واوا عند التصغير

اختلف النحويون البصريون والكوفيون في تصغير ما كان ثانيه ياء، نحو: شيخ، وبيت فالبصريون يقولون الياء عند التصغير، فيقولون: شيخ، وبيت، ويجوز عندهم ضم ما قبل الياء، ويجوز أيضا كسره خوفا من قلبها واوا، وتقصيا من استئصال ياء بعد ضمة، فيقولون: شيخ، وبيت بكسر أول المصغر. (١)

أما الكوفيون فيجيزون ما ذهب إليه البصريون، ويجيزون وجها آخر، وهو قلب الياء واوا لوقوعها بعد ضم، فيقولون: شوخ، وبويت. واستدلوا على ذلك بما سمع من قولهم في تصغير بيضة: بويضة. (٢)

وكذلك أجازوا فيما كان ثانيه ألفا مبدلة من ياء الوجهين السابقين. فيقولون في تصغير: ناب: نيبب، ونويب. قالوا ذلك في ناب المسن من الإبل: نويب. (٣)

وقد عد البصريون ما استدل به الكوفيون من قبيل الشاذ الذي لا يقاس عليه (٤)

رأي الشيخ الأشموني

ذكر الشيخ الأشموني كلاما يفهم منه موافقته لرأي الكوفيين من جواز الوجهين في هذه المسألة.

يقول الشيخ: "أجاز الكوفيون في نحو: ناب مما ألفه ياء: نويب بالواو، وأجازوا أيضا إبدال الياء في نحو: شيخ واوا...". (٥)

وقد نقل رأي البصريين في هذه المسألة قائلا: "وهو عند البصريين شاذ" (٦)

(١) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢٠٩/١، الارتشاف: ١٧٤/١

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان: ١٧٤/١

(٣) المصدر السابق: ١٧٤/١، وهمع الهوامع: ٣٤٢/٣

(٤) الارتشاف: ١٧٤/١

(٥) شرح الأشموني: ١٦٥/٤

(٦) شرح الأشموني: ١٦٦/٤

ثم أيد رأي الكوفيين قائلا: "ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة.."^(١) فالشيخ كما هو واضح من كلامه يوافق الكوفيين، بدليل أنه لم يضعف مذهبهم، ولم يعده شاذا كما قال البصريون.

رأي الباحث

والراجح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون، وذلك لسببين: أحدهما: أن جواز قلب الياء واوا كما قال الكوفيون ليس له قياس يبيحه، والأحسن رد كل حرف إلى أصله كما قال البصريون.

ثانيهما: أن ما استدل به الكوفيون من قولهم في تصغير بيضة بويضة لا يعدو أن يكون قولا واحدا لا يصح معه العدول عن القياس. والأولى أن يكون من قبيل الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه.

مد المقصور

المقصور هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف ملازمة، مثل: الفتى، والعصا.

والممدود هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، مثل: كساء، ورداء.^(٢)

ومد المقصور: معناه أن يزداد همزة في الآخر، فيصير ممدودا، أو معناه أن يزداد ألف قبل الآخر، ثم يبدل الآخر همزة^(٣)، وذلك في ضرورة الشعر. وهذه المسألة اختلف فيها النحويون البصريون والكوفيون.

فالبصريون لا يجيزون مد المقصور مطلقا، لا في ضرورة، ولا غيرها، وحثهم في ذلك أن المقصور هو الأصل، بدليل أن الألف فيه تكون أصلية،

(١) المصدر السابق: ١٦٦/٤

(٢) التصريح على التوضيح: ٣٩١/٢

(٣) قيل الرأي الثاني أوفق بقولهم: الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة، إذ على الأول لا يكون

ما قبل الهمزة ألفا زائدة مطلقا، بل قد يكون أصليا وزائدا. انظر حاشية الصبان: ١١٠/٤

وزائدة، ولا تكون ألف الممدود إلا زائدة.

لذلك كان مد المقصور ردا إلى غير أصل فمنع.^(١)

وذهب الكوفيون، ووافقهم الأخفش من البصريين إلى جواز مد المقصور

في ضرورة الشعر ودليلهم في ذلك القياس والسماع.

فأما القياس فلأنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات كالضمة في

قول القائل:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع.^(٢)

أراد "لم تهج"، لكنه أشبع الضمة فنشأ عنها واو للضرورة الشعرية.

وأما السماع فلهم فيه شواهد يعتمدون عليها. منها قول القائل:

قد علمت أم أبي السعلاء وعلمت ذاك مع الجراء

أن نعم مأكولا على الخواء يا لك من تمر ومن شيشاء

ينشب في المسعل واللهاء.^(٣)

فالسعلاء، والخواء، واللهاء كله مقصور في الأصل، وقد مدده الشاعر

لضرورة الشعر، فدل ذلك على جوازه. وقول القائل:

(١) الإتيان في مسائل الخلاف للأنباري: ٧٤٩/٢ - ٧٥٠.

(٢) البيت من البسيط، قاله: أبو عمرو بن العلاء.

اللغة: زبان: اسم رجل مشتق من الزين، وهو طول الشعر وكثرته.

من شواهد: الضرائر لابن عصفور: ٤٥، ومعاني القرآن للفراء: ١٦٢/١، ١٨٨/٢،

والإنصاف: ١٥/١، والارتشاف: ٢٧٧/٣، ونزهة الألباء: ٢٤.

(٣) رجز قاله: أبو مقدم الراجز

اللغة: السعلاء، أصله: السعلاء، قيل هي الغول، وقيل ساحرة الجن، وتجمع على

السعالي، والجراء بفتح الجيم وكسرهما: الفتاء، والخواء: الخلاء، والشيشاء. نوع من

التمر، وينشب: يعلق، والمسعل: موضع السعال من الحلق. واللهاء: جمع لهأة وهي في

أقصى سقف الحلق.

من شواهد: الإتيان: ٧٤٦/٢، وشرح جمل الزجاجي: ١٦١/٣، والخصائص:

٢٣١/٢، ٣١٨، وسمط اللآلي: ٨٧٤، وشرح الكافية الشافية: ٢٣٤/٢، وابن الناطم:

٧٦١، ولسان العرب "شيش".

سيفتيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غنا. (١)
وقول الآخر:

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يُعطى وهذا يحدُّ. (٢)
وقول القائل:

لم نرحب بأن شخصت ولكن مرحبا بالرضاء منك وأهلاً. (٣)
فمد الشاعر كلمة "غناء" في البيت الأول، و"الغناء" في الثاني، و"الرضاء" في الثالث، وهي مقصورة، فدل ذلك على جوازه.
وخرج عليه بعضهم قراءة قوله تعالى: «يَكَادُ سَنَاءُ بَرَقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ»^(٤) بمد "سناء".

واشترط الفراء من الكوفيين لجواز مد المقصور في الضرورة أن لا يكون له قياس يوجب قصره، نحو: "رحى" مثلاً، فإن كان له ما يوجب قصره لم يجز مده عنده، نحو: سكرى، فإنه لا يجوز لأنه مؤنث "سكران"، و"فعلى فعلان" لا يكون إلا مقصوراً. (٥)

وقد رد البصريون أدلة الكوفيين من وجوه منها:

١- الجهل بها وبقاتلها كما قالوا في قول القائل:

قد علمت أم أبي السعلاء

(١) البيت من الوافر، ولا يعلم قائله.

من شواهد: الإنصاف: ٧٤٧/٢، وشرح جمل الزجاجي: ١٦١/٣، وتذكرة النحاة: ٥٠٩، والتصريح: ٢٩٣/٢، ولسان العرب "غنا"، والمقاصد النحوية: ٥١٣/٤، والمقصود والممدود: ٢٨

(٢) البيت من الخفيف، ولا يعلم قائله، ويحد بالبناء للمجهول. أي يمنع ويحرم

من شواهد الإنصاف: ٧٤٧/٢

(٣) البيت من الخفيف، ولا يعلم قائله.

اللغة: شخص من باب فتح شخوصاً إذا ذهب من بلد إلى بلد، والرضاء ضد السخط

من شواهد: الإنصاف: ٧٤٨/٢

(٤) النور: ٤٣، وهي قراءة طلحة بن مصرف. انظر المحتسب: ١١٤/٢، والبحر المحيط: ٤٦٥/٦.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٦٠/٣

٢- تأويل بعضها على غير وجهه، كما فعلوا في قول القائل:

فلا فقر يدوم ولا غناء

وقول الآخر: إنما الفقر والغناء من الله

وقول الآخر: مرحبا بالرضاء منك وأهلاً

حيث قالوا إن "غناء"، و"الغناء" مصدران للفعل "غانيته - غناء" إذا

فاخرته، وبهذا يكونان ممدودين، وليس مقصورين.^(١)

وكذلك "الرضاء" قالوا إنه مصدر "راضيته مرضاة، ورضاء".

(٣) التغيير في إنشادها حيث ذكروا أن "غناء" في البيتين بفتح الغين

بمعنى الكفاية، فهو ممدود أصلاً، وليس مقصوراً.^(٢)

وقالوا في قراءة قوله تعالى: «يكاد سناء برقه» إن القراءة شاذة، والسناء

بالمد معناه الشرف، وليس الضوء، أو أراد المبالغة في قوة ضوئه، وصفائه،

فأطلق عليه لفظ الشرف.^(٣)

وقد وافق البصريين في هذه المسألة من النحويين ابن جني، وأبو البركات

الأنباري، وابن عصفور في شرح الجمل.^(٤)

ووافق الكوفيين كثير من النحاة منهم ابن ولاد وابن خروف

وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله: "وربما مدوا

مثل: مساجد ومنابر، فيقولون: مساجيد ومنابير"^(٥). وزعم ابن ولاد أن

زيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة الياء في: مساجيد، ومنابير.^(٦)

وممن وافقهم في ذلك أبو حيان الأندلسي، إذ قال في الارتشاف: "ومد

(١) الإنصاف: ٧٥٠/٢

(٢) الإنصاف: ٧٥٠/٢

(٣) المحتسب لابن جني: ١١٤/٢

(٤) شرح الجمل: ١٦١/٣

(٥) الكتاب لسيبويه: ١٠/١ بولاق، ٢٨/١ هارون

(٦) شرح الألفية للمرادي: ١٣٦٥/٣

المقصور مطلقاً خلافاً لأكثر البصريين في المنع مطلقاً يرد عليهم سماع ذلك من العرب...^(١) وكذلك المرادي^(٢) وابن هشام.^(٣)

رأي الشيخ الأشموني

أما الشيخ الأشموني فقد ذكر المذاهب الثلاثة، فقال: "وهو مد المقصور اضطراراً (بخلف يعم) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء، فأجاز مد ما لا يخرج المد إلى ما ليس في أبنيتهم، فيجيز مد "مقلى" بكسر الميم، فيقول: مقلاء، لوجود مفتاح، ويمنع مد "مولى" لعدم "مفعال" بفتح الميم، وكذا يمد "لحى" بكسر اللام، فيقول "لحاء" لوجود "جبال"، ويمنعه في "لحى" بضم اللام، لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً"^(٤)

ثم يعلن موافقته صراحة للكوفيين فيقول: "والظاهر جوازه مطلقاً لوروده."^(٥)

ويستدل لصحة مذهبه بقول القائل:

والمرء يبلي به بلاء السربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال.^(٦)

وقول القائل:

سيفيني الذي أغناك عنى فلا فقر يدوم ولا غناء

(١) الارتشاف: ٢٧٧/٣

(٢) شرح الألفية للمرادي: ١٣٦٤/٣

(٣) التصريح على التوضيح: ٢٩٣/٧

(٤) شرح الأشموني على الألفية: ١١٠/٤

(٥) المصدر السابق: ١١٠/٤

(٦) البيت من السريع قاله العجاج

اللغة: يبلي به من الإبلاء، من بلي الثوب إذا خلق، والسربال: نوع من الثياب من شواهد: الارتشاف: ٢٧٦/٣، وشرح الألفية للمكودي: ١٩٥، والدرادي على الألفية: ١٣٦٤/٢، والعيني: ٤١٤/٤، والضرائر لابن عصفور: ٤٠. والشاهد في قوله "بلاء السربال" بكسر الباء، أصله: بلي، مقصور، ثم مده الشاعر للضرورة، فإن كان مفتوح الباء لم يكن في البيت شاهد لأنه ممدود أصالة لا ضرورة.

ويرفض الشيخ من أول، أو غير في رواية البيت السابق قائلا: "وليس هو من "غانيته" إذا فاخرته بالغنى، ولا من "الغناء" بالفتح بمعنى النفع كما قيل، لاقترانته بالفقر..."^(١)

وقبل قول القائل:

يالك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء
دون أن ينكر القول، أو قائله كما فعل المانعون.

رأي الباحث

والراجح في تقديري ما ذهب إليه الشيخ الأشموني وفاقا لمذهب الكوفيين من جواز مد المقصور في ضرورة الشعر، وذلك لما يأتي:
أولاً: كثرة الشواهد التي تشهد لصحة مذهبهم وتؤكد.

ثانياً: ضعف ما ذهب إليه المانعون، لأن رفض الشاهد لجهل قائله، أو التغيير، أو التأويل في بعض الشواهد فيه من التكلفة والعسر ما يغني عنه اختيار مذهب الكوفيين.

ثالثاً: أن جانب القياس أيضا يقف معهم، إذ الزيادة واردة في أشعار العرب، لذلك كان قياس ابن ولاد مد المقصور على المد في "مساجيد" و"منابير" صحيحا في تقديري.

وأما ما ذهب إليه الفراء من اشتراط جواز مد المقصور بأن لا يخرج عن النظر فضعيف في تقديري أيضا، لأنه مردود بقول القائل:

يالك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء
إذ مد الشاعر "اللهاء" للضرورة مع كون ذلك يخرج عن المد عن النظر، إذ ليس في الجموع "فعال" بالفتح.^(٢)

(١) شرح الأشموني: ١١٠/٤

(٢) حاشية الصبان: ١١١/٤

الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله . ﷺ صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين .

وبعد ،،،

فهذه رحلة سريعة في كتاب الشيخ الأشموني " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " تعرفنا فيها على موقف الشيخ من المدرسة الكوفية ، وأهم ما وافق فيه أصحاب تلك المدرسة بذكر الكوفيين صراحة .

وقد خرجت من تلك الرحلة بجملة من النتائج . كان من أهمها :

(١) — أني وافقت الشيخ الأشموني فيما ذهب إليه في بعض المسائل ، وخالفته في بعضها معتمداً في ذلك على الدليل والبرهان .

(٢) — أن الشيخ الأشموني في اختياره للرأي الذي يميل إليه ، وترجيحه له كان يعتمد على الدليل القاطع والبرهان الساطع ، بغض النظر عن المدرسة النحوية أيا كانت شهرتها . لذلك كان يوافق البصريين ويخالفهم ، ويوافق الكوفيين ويخالفهم ، وهاديه في ذلك النصوص المسموعة عن العرب .

(٣) — أنني باستقراء مناقشات الشيخ وموافقاته ، ومخالفاته للمدارس النحوية ، ولأصحاب الآراء المنفردة ألفتته يميل إلى المدرسة البغدادية التي تعتمد على الدليل دون النظر إلى شهرة مدرسة أو عالم .

(٤) — اعتمد الشيخ في أدلته وشواهدة على جميع مصادر السماع ، وعلى القراءات القرآنية المتنوعة ، وكذلك الحديث النبوي الشريف . وقد ظهر ذلك واضحاً في المسائل التي تناولتها بالبحث والدراسة .

(٥) — وهناك نتائج أخرى مذكورة في المسائل المدروسة في هذا البحث . والله أعلم .

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مراجع البحث

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات لأربعة عشر للشيخ الدمياطي - تحقيق الشيخ أنس مهره - دار الكتب العلمية - بيروت : ٢٠٠١ .
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. تحقيق د/مصطفى النماس . مكتبة الخانجي.
٣. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار - دمشق ١٩٥٧ .
٤. الأصول في النحو لأبن السراج . تحقيق د/ عبد المحسن الفتلي . مطبعة العاني . العراق ١٩٧٣ .
٥. إعراب القرآن للنحاس . دار إحياء التراث العربي . بيروت . ٢٠٠٥ .
٦. الأمالي الشجرية . لابن الشجري . حيدر أباد : ١٣٤٩ هـ .
٧. إملاء ما من به الرجم للعكيري . تحقيق إبراهيم عوض .
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ١٩٨٢ .
٩. البحر المحيط لأبي حيان . دار الفكر ١٩٨٣ .
١٠. تنكرة النحاة لأبي حيان . تحقيق د/عفيف عبد الرحمن . مؤسسة الرسالة . ١٩٨٦ .
١١. التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . دار إحياء الكتب العربية . القاهرة
١٢. الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . دار الفكر العربي . القاهرة .
١٣. الجني الداني في حروف المعاني . للمرادي . تحقيق فخر الدين قباوة . حلب ١٩٧٣ .
١٤. حاشية الخضري على ابن عقيل. دار إحياء الكتب العربية. القاهرة .
١٥. حاشية الصبان على الأسموني . دار إحياء الكتب العربية . القاهرة .
١٦. خزنة الأدب لعبد القادر البغدادي . بولاق ١٩٢٩ .

١٧. الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . الهيئة العامة للكتاب سنة ١٩٨٨ .
١٨. الدرر اللوامع للشنقيطي . مصر ١٩٧٧ .
١٩. السبعة في القراءات لابن مجاهد . تحقيق د/ شوقي ضيف . دار المعارف ٨٠ .
٢٠. شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان . مطبعة الحلبي .
٢١. شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق محمد محيي الدين . مكتبة صبيح سنة ١٩٧٥ .
٢٢. شرح الألفية لابن الناظم . تحقيق د/ عبد الحميد محمد السيد . دار الجيل بيروت .
٢٣. شرح الألفية المسمى : توضيح المقاصد للمراذي . تحقيق د/ عبد الرحمن سليمان . دار الفكر العربي .
٢٤. شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . ٢٠٠١ .
٢٥. شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق فواز الشعار . دار الكتب العلمية . بيروت . ١٩٩٨ .
٢٦. شرح شذور الذهب لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين .
٢٧. شرح كافية ابن الحاجب للرضي . تحقيق د/ إميل بديع يعقوب . بيروت .
٢٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك . تحقيق علي معوض وعادل احمد عبد الموجود . .
٢٩. شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب .
٣٠. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك . تحقيق د/ طه محسن العراق .
٣١. صحيح البخاري . مطبعة الحلبي القاهرة .

٣٢. صحيح مسلم . مطبعة دار إحياء الكتب العربية . القاهرة .
- ٣٣ . طبقات اللغويين والنحويين للزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف ١٩٨٤ .
- ٣٤ . فتح الباري لابن حجر العسقلاني . دار النقوى للتراث .
- ٣٥ . الكتاب لسبويه . تحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ .
- ٣٦ . الكشاف للزمخشري . دار إحياء التراث العربي . بيروت ١٩٩٧ .
- ٣٧ . لسان العرب لابن منظور . دار المعارف . مصر .
- ٣٨ . مجمع الأمثال للميداني . تحقيق محمد محيي الدين . مطبعة السعادة . مصر
- ٣٩ . المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن لابن جني . تحقيق علي النجدي وآخرين . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٤٠ . معاني القرآن للأخفش . تحقيق د/ هدى قراعة . مكتبة الخانجي سنة ١٩٩٠ .
- ٤١ . معاني القرآن للفراء . تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين . الهيئة العامة للكتاب .
- ٤٢ . مغني اللبيب لابن هشام . تحقيق محمد محيي الدين . مكتبة صبيح .
- ٤٣ . المقتضب للمبرد . تحقيق عبد الخالق عزيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ٤٤ . همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي . تحقيق أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت